

تقرير أمريكي يكشف أسراراً خطيرة في ملف العلاقات المصرية الإسرائيلية

رئيس التحرير
محمد طرايبه

رئيس مجلس الإدارة
سيد سعيد

صوت الأملين

WWW.Soutalmalain@yahoo.com

العدد 2 جينه

16 صفحة

الأربعاء 2011/10/12 - السنة العاشرة عشرة

الإصدار الثاني - العدد 286

مخالفات مالية جسيمة مهداة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»



بالمستندات.. المليارات المهترة داخل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات

فضيحة: 7500 مركز طبي بدون ترخيص في القاهرة والمحافظات

بسبب الأزمات الاقتصادية بدول الخليج خريطة العاطلين الجراد في مصر

المجلس الأعلى للجامعات يتحدى الدستور والقانون

بالأسماء.. المؤهلات العلمية للوزراء في حكومة مصطفى مدبولي

ملكش في الإنتظار!! إحجز دورك أونلاين بالأبليكشن

الآن خدمة حجز الدور بالفروع
من خلال تطبيق بي إم أونلاين
في أي وقت.. في أي مكان

BMOnline
الموبايل البنكي

تحميل على
App Store
Google Play

الرقم التليفوني: 200-005-316

بمناسبة اليوم العالمي للغذاء طعام المصريين فيه سم قاتل

بدائل قناة السويس هل ستغير من نصيب القناة في التجارة الدولية؟

8 قوانين مثيرة للجدل على أجندة البرلمان في دورته الجديدة

حكايات من دفتر أحوال الفيديوهات الجنسية للنواب

بسبب المعسكر الشهري للمنتخب اتحاد الكرة يرفض التدخل لحل الأزمة بين «كيروش» ورابطة الأندية

أسرار منع على عبدالعال فوز «خدمة» بعضوية مجلس النواب؟؟

فضائح بالجملة في السفارات المصرية بالخارج

قصة معاناة خالد يوسف الجديدة مع 3 سيدات عربيات في باريس

ليلى علوي «حامل» للمرة الثانية

جريدة
صوت الملايين

WWW.Soutalmalaien.com

أسبوعية - شاملة - مستقلة تصدر بترخيص
من المجلس الأعلى للصحافة عن دار
للطباعة والنشر والتوزيع، ش.م.م.

- نائب رئيس التحرير،
محمد عبداللطيف
- الرياضة،
محمد الراعي
- الاستشارة القانونية،
عصام الاسلامبولي
- جرافيك،
أحمد محمود
- إخراج،
أحمد الرئيس
- جمع تصويري،
محمود عبدالسلام
- المراسلة القارية،
عبد الصمد البحيري
- محمود جابر**
- التقارير المشورة عبر عن رأي اصحابها.
الاعلانات والاشتراكات
يتم الاتفاق عليها مع ادارة الجريدة
- الإدارة والتحرير،
36 شارع عثمانى الدقى - الصخيريين
نهاية أحمد عرابى - المهندس
فكس وتلفون: ٢٢٤٥٠٦٤٢ - ٢٢٤٥٠٦٢٨
الإيميل: Soutalmalaien@yahoo.com

ظاهرة تدق ناقوس الخطر.. ولا حياة لمن تنادى فضيحة: 7500 مركز طبي وهمى وغير مرخص فى القاهرة والمحافظات

عدد العيادات العلاجية غير المرخصة يتجاوز 50 ألف عيادة فى المدن والأقاليم

70%

منها تجميل وتخسيس
ونحافة وشد ونفخ
و10% للإدمان

20%

لعلاج العمود الفقرى
بـ «الخشب» والكورتيزون
وتخدير العصب



**عيادات لعلاج الأمراض
النفسية يديرها خريجو
كليات الآداب والتربية
ومعاهد الخدمة الاجتماعية**

هل تدخل الإدارة العامة لمباحث القاهرة للقضاء على الظاهرة ووضع حد لهذا الكابوس؟

وهجرت المصادر مفاجآت غريبة، منها اعتراف مسئولين حاليين، بوجود مثل هذه المراكز على أرض الواقع، حتى أن مسئولاً كبيراً بالمركز الحر قد أعلن فى تصريحات لإحدى الفضائيات أن عدد المراكز الطبية غير المرخصة تصل إلى حوالى 47٠ مركزاً، وملفات هذه المراكز، محفوظة فى إدارة العلاج الحر، لافتة إلى أن هناك رجال أعمال أصحاب مشروعات كبرى، هم أنفسهم أصحاب هذه المراكز الوهمية، الذين يدفعون أموالاً كبيرة للإعلان عن هذه المراكز

جراحات أحياناً، يقوم بها أطباء، فى أفضل الظروف، غير متخصصين. وأوضح المصادر، أنه على الرغم من أن أطقم وأفراد الإدارة المركزية للعلاج الحر، يتمتعون بصفة الضبطية القضائية، لضبط المخالفين، وتحرير المحاضر ضدهم، إلا أنه للأسف عمليات الضبط والتبليغ عن هذه المراكز الوهمية والمزيفة وغير المرخصة، تتم فى أضيق الحدود لأسباب متنوعة منها الفساد من رشاشى وغيرها، وإما للاهمال وعدم القيام بالواجب المنوط بأفراد هذه الإدارة.

وأضافت المصادر أن هناك أيضاً أكثر من 7٥٠٠ مركز طبي وهمى لعلاج الإدمان، والأمراض النفسية، يقوم على هذه العلاجات أشخاص لا ينتمون إلى مهنة الطب بصفة، بل المفاجأة أن معظمهم من خريجي كليات الآداب والتربية ومعاهد الخدمة الاجتماعية، أقسام فلسفة وعلم نفس، بينما تنتشر حوالى 1٥٠٠ مركز طبي ما بين وهمى وغير مرخص، لعلاجات العمود الفقرى تارة بالخشب، وتارة بحقن الكورتيزون، وتارة أخرى بتخدير العصب، وإجراءات

إيمان عاطف

المراكز الطبية الوهمية، تحولت إلى ظاهرة منتشرة فى كل ربوع مصر، لم تسلم منها العاصمة «القاهرة»، ولا الأقاليم، منتشرة فى الأحياء الراقية، والعشوائيات، كل سواء... استغل أصحابها إما الثغرات القانونية، أو ضالة وضحالة الغرامات والعقوبات... فى ظل قانون العلاج الحر، القابع على جثمان التشريع منذ الستينيات ولم يطرأ عليه أى تعديلات سوى فى بعض المواد الهامشية. وتواصل «صوت الملايين» حملتها لكشف هذه المراكز الوهمية، بعد أن بدأت بحملة كشف فضائح أوكاز مركز قورة الوهمى لعلاج وجراحات العمود الفقرى، بالمهندسين، والفروع الأخرى بالقاهرة والجزيرة. وكشفت مصادر، بإدارة المركزية للعلاج الحر، بوزارة الصحة، واختصاصها الرقابة على كل المراكز الطبية العيادات والمستشفيات والمعامل وبينوك الدم الخاصة، أن عدد العيادات العلاجية غير المرخصة يتجاوز 5٠ ألف عيادة فى المدن والأقاليم، بينما يبلغ عدد المراكز الطبية الوهمية وغير المرخصة أكثر من 7٥٠٠ مركز طبي ما بين وهمى، يشرف عليه ويمارس فيه فتيون وأطباء مزيغون، وخريجي علم نفس، وفلسفة، يتعاملون مع المرضى على أنهم إخصائون واستشاريون وأطباء نفسيين، مستغلين إما جهل المرضى وعدم قدرتهم على اكتشاف حقيقة زيفهم، وإما الثغرات القانونية التى تتمثل فى عدم وجود العقوبة الرادعة والقوية التى يخشى عديمو الضمير، أن تطالهم. وأوضحت المصادر أن هناك أكثر من ٥٢٥٠ مركزاً طبياً ما بين مزيف وهمى وغير مرخص، للتجميل وعلاج التخسيس والنحافة وإجراء الشد، والنفخ، وما يشبه ذلك، بنسبة تمثل 7٠% من إجمالى المراكز الطبية الوهمية وغير المرخصة.

**أسرار معركة وزير التعليم
ومحافظ المنوفية بسبب
وكيل الوزارة**



حكاية «الفلوس التايهة» فى جيوب موظفى وزارة الزراعة

ومنح بمناسبة الأعياد وموسم دخول المدارس والمناسبات الدينية والوطنية المختلفة، ما يهدر على الدولة، تقديراً لخلة كان الهدف منها مساندة المزارعين فى تحسين إنتاجية المحصول، وتوعيتهم كما كان يحدث من قبل فى برنامج «سر الأرض»، وتوعية المزارعين، وتم الاكتفاء بما بثته قناة مصر الزراعية، التى أثبتت التجارب والإحصاءات، عزوف المزارعين عن الأقاليم عن مشاهدتها، بنسبة كبيرة غير مأمولة عندما تم اقتراح إنشاء قناة مخصصة للزراعة.

وأضافت المصادر أن هذا المبلغ المخصص لتدريب وتنمية قدرات العاملين فى مشروعات مثل مشروع الابتكار الزراعى فى مسره والهدف منه تأهيل بعض الموظفين فى الوزارة والمديرية بالمحافظات لتوعية المواطنين، وتدريبهم على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الزراعة، لرفع نسبة إنتاجية المحاصيل الزراعية، لا يتم استغلالها فى المسار المخصص لها، وإنما يتم اقتطاع جزء كبير منها قد يصل إلى ٩٠% أو أكثر لصرفها حوافز وجهود غير عادية ومكافآت

وأضافت المصادر أن هذا المبلغ المخصص لتدريب وتنمية قدرات العاملين فى مشروعات مثل مشروع الابتكار الزراعى فى مسره والهدف منه تأهيل بعض الموظفين فى الوزارة والمديرية بالمحافظات لتوعية المواطنين، وتدريبهم على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الزراعة، لرفع نسبة إنتاجية المحاصيل الزراعية، لا يتم استغلالها فى المسار المخصص لها، وإنما يتم اقتطاع جزء كبير منها قد يصل إلى ٩٠% أو أكثر لصرفها حوافز وجهود غير عادية ومكافآت

كشفت مصادر مطلعة بديوان عام محافظة المنوفية، الأسرار والكواليس التى أحاطت بقرار إقالة محمد سويد، مدير مديرية التربية والتعليم بالمنوفية قبل أسبوع من بدء العام الدراسى الجديد. وقالت المصادر إن من أهم الأسباب، أن الدكتور طارق شوقى كان معترضاً على تولي سويد منصبه وكيلاً لوزارة التعليم فى المنوفية، من قبل، حيث كان الوزير يميل إلى اختيار أحد أساتذة الجامعة، ولكن تمت تزكية سويد من جانب اللواء إبراهيم أبو ليمون محافظ المنوفية. وأضافت المصادر أن هناك أسباباً أخرى وراء إصرار الدكتور طارق شوقى على تنفيذ قراره بإقالة واستبعاد وكيل وزارة التعليم بالمنوفية، من بينها تقارير أمنية تتهم الوكيل المخال فى العديد من المخالفات الإدارية، التى يعامل فى سداد المصروفات فى الوقت المحدد، ويعتمد تسقيطها رغم يسر حالته المالية. وعد الوزير باستدعاء هذا الموظف، وأكد لها أنه إذا ثبت صحة ما تقول، فإن هذا الموظف سيتم نقله فوراً إلى وظيفة متدنية، تماماً ومراقبة مسالة ببقائه بالمسرة فى العقارات، ووقفه فى العديد من المخالفات.

وأضافت المصادر أن هذا المبلغ المخصص لتدريب وتنمية قدرات العاملين فى مشروعات مثل مشروع الابتكار الزراعى فى مسره والهدف منه تأهيل بعض الموظفين فى الوزارة والمديرية بالمحافظات لتوعية المواطنين، وتدريبهم على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الزراعة، لرفع نسبة إنتاجية المحاصيل الزراعية، لا يتم استغلالها فى المسار المخصص لها، وإنما يتم اقتطاع جزء كبير منها قد يصل إلى ٩٠% أو أكثر لصرفها حوافز وجهود غير عادية ومكافآت

**زوجة مسئول كبير «تفتن عليه» للوزير:
«شغال سمسار عقارات وماسكها على أولاده»!!!**

فى واقعة غريبة، قدمت زوجة أحد القباطين بوزارة خدمية، شكوى إلى الوزير، تشكى إليه من بخل هذا المسئول، على أولاده ورهنه سداد المصروفات المدرسية فى الوقت المحدد ما يعرض زوجته للحرش بالبائع، أمام المسئولين عن مدارس أولاده، خاصة أنهم يعرفون المنصب الكبير الذى يتولاها هذا الشخص، الطريف أن الوزير استدعى السيدة، وطلب منها إثبات كلامها، فطلبت منه أن تقوم بالاتصال بأولادها، ودون أى تأخير منها على الأولاد، وسألته العديد من الأسئلة درات معظمها حول تعامل الزوج مع أولاده وزوجته وكان من بينها أنه رجل تقليدى لا تدخل اللحوم منزله إلا يوم الخميس ويقدر قليل. وقالت مصادر، إن الزوجة تعمل فى

**وزير يستعين بزوجته للرد على
التليفونات بعد الساعة 6 مساءً**

على مكاتب وقطاعات الوزارة، ولذلك كانت الأجدر بالرد على التليفونات والتعامل مع الصحفيين، أو الإعلاميين، فضلاً عن الرد على المكالمات الخاصة، بمسؤولين مناظرين للوزير فى وزاراتهم بالدول العربية، ومناقشة أى محور. ولفتت المصادر إلى أن زوجة الوزير لديها فكرة كبيرة بكل تفاصيل العمل عند زوجها، وتستطيع التعامل معهم وكأنها مديرة مكتبه، ومن بينها إعطاء تصريحات للمسحوقين يكتبونها على لسانه، وعلى ضمانتها الشخصية، متحججة بأن زوجها «معالى الوزير نايم ولا يستطيع أحد أن يوظفه من نومه، قبل مواعده». وأوضحت المصادر أن الوزير أحياناً يأخذ «بوسمة البريد» من مكتبه إلى منزله، وتقوم زوجته بفحصها وإبلاغه بالتقرير عنها، لتسهيل وإنجاز المهمة لديها.

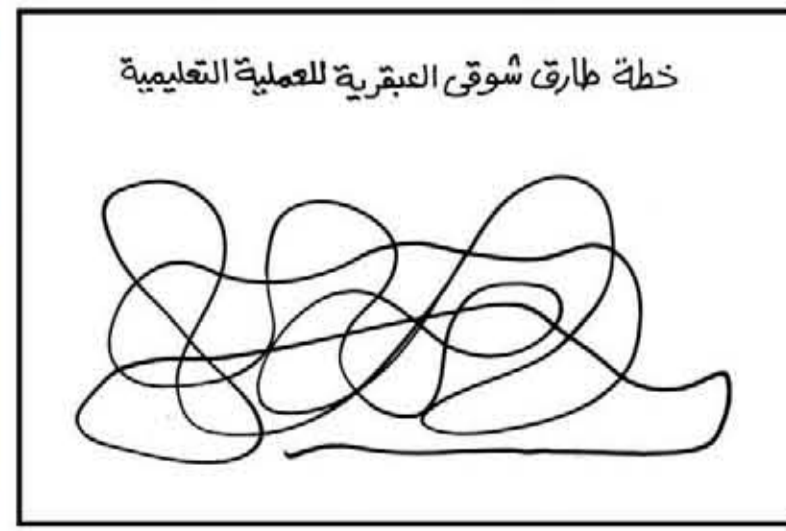
وأضافت المصادر أن هذا المبلغ المخصص لتدريب وتنمية قدرات العاملين فى مشروعات مثل مشروع الابتكار الزراعى فى مسره والهدف منه تأهيل بعض الموظفين فى الوزارة والمديرية بالمحافظات لتوعية المواطنين، وتدريبهم على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الزراعة، لرفع نسبة إنتاجية المحاصيل الزراعية، لا يتم استغلالها فى المسار المخصص لها، وإنما يتم اقتطاع جزء كبير منها قد يصل إلى ٩٠% أو أكثر لصرفها حوافز وجهود غير عادية ومكافآت

**4500 مركز شباب تعمل
بالطاقة الشمسية فى 2025**



وضعت وزارة الشباب والرياضة، خطة لاستخدام الطاقة الشمسية، صديقة البيئة، لتشغيل وإضاءة 4٥٠٠ مركز شباب، وبالإضافة إلى مراكز التنمية الرياضية والشبابية الاستثمارية فى القاهرة والمحافظات الأخرى، وذلك فى إطار الخطة العامة للوزارة لتطوير مراكز الشباب. وبدأ تنفيذ الخطة فى أحد مراكز التنمية الرياضية، وهو مركز التنمية الرياضية بشبرا الخيمة، ليكون بمثابة التجربة قبل تعميمها على جميع مراكز الشباب الأخرى، تنمية رياضية كانت أو شبابية، قبل بدء عام ٢٠٢٥. وأكد د. أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة أن إنشاء هذه المراكز والاهتمام بتطويرها، إحدى صورته؛ تحقيق الحق الدستورى فى إتاحة ممارسة الرياضة بأدائها وأهدافها لجمهور أفراد الشعب المصرى دون تمييز، فضلاً عن كونها تتوافق مع رؤية الجمهورية الجديدة فى إقامة منشآت هائلة الجودة لكل شرائح المجتمع، ومناشطها للأندية الرياضية الأهلية، بما لها من إمكانات وقدرات وأدوات وباشتراكات عضوية تتجاوز البعض منها المليون جنيه.

بريشة: محمد الصباغ





محمد طرابيه يكشف

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي مراراً وتكراراً، على تمسك الدولة بقيادة وشعباً بسيادة القانون وترسيخ قيم النزاهة ورفض كافة صور وممارسات الفساد، وأن الجميع بدون أي استثناء كلهم سواء أمام القانون. وفي كثير من لقاءاته وتصريحاته يوجه الرئيس دعوته للمسؤولين في الدولة على مختلف مستوياتهم بالعمل على محاربة الفساد بكل أشكاله، والتأكيد على قيم العمل الجاد والفعال. وشاهدناه أكثر من مرة يقول للمسؤولين وعلى أعلى مستوى بداية من شخصه وحتى أصغر مدير في أية إدارة «لو سمحتم تصدوا بجديّة وفاعليّة وفهم وإخلاص وأمانة وشرف للفساد».

بالمستندات.. المليارات المهترئة داخل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مليون جنيه، حيث تم إنهاء تلك المشروعات منذ يناير 2017 ورهنت شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالفيوم استلام تلك التوسعات، بسبب طلبها إعادة تأهيل الجزء القديم من تلك المحطات بالكامل. وفي محافظة قنا، كشفت التقارير الرقابية عن عدم الاستفادة من مشروع تأهيل وتطوير محطة نجع حمادى «المرحلة الأولى» البالغ جملة ما أمكن حصره من تكلفتها نحو 27 مليون جنيه، نتيجة توقف الشركة المنفذة من عام 2017 وعدم اتخاذ أية إجراءات بشأنها. كما تبين وجود العديد من المشروعات المتوقفة ولم يتم استكمالها رغم تنفيذ جزء من الأعمال بلغت تكلفته 8 ملايين جنيه بسبب عدم توافر مواقع لمحطات الرفع ووجود اعتراضات من الأهالي. وقد تم الكشف أيضاً عن التأخر الشديد في تنفيذ بعض مشروعات الهيئة لفترات طويلة لعدم استلام بعض المواقع أو اعتراض الأهالي أو تنفيذ جزء من المشروع دون اكتماله وقد بلغ جملة ما أمكن حصره من تكلفة تلك المشروعات 234 مليون جنيه، نتيجة عدم التزام الشركات المنفذ لها تلك المشروعات بإنهاء الأعمال في المدد المحددة بأوامر الإسناد والبروتوكولات الخاصة بها.

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

وانطلاقاً من هذا الموضوع الشائك المدعم بالوثائق والمستندات الرسمية، خاصة في ظل العمل لتنفيذ مبادرة «حياة كريمة» التي أطلقها الرئيس السيسي وتهدف تنمية الريف المصري، من خلال تطوير أكثر من 1200 قرية على مدى ثلاث سنوات، بتكلفة تزيد على 52 مليار دولار أمريكي، بحسب تصريحات الدكتور هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وتهدف هذه المبادرة الرئاسية إلى القضاء على الفقر وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي. وتستهدف الدولة من خلال هذا المشروع القومي، أن يستفيد به نحو 88% من سكان الجمهورية، فهو أول مشروع مصري يتم تنفيذه بنسبة 100% وتعمل مبادرة حياة كريمة على تحسين التنمية والخدمات الصحية، ورفع مستوى كفاءة وجودة مياه الشرب، وتحسين نسبة التغطية بالصرف الصحي، والتعليم، وزيادة فرص العمل، وتنفيذ خدمات لم يشهدها الريف في مصر من قبل. وأسندتكم القول، إنني كنت أتمنى أن تتم مراجعة كافة المشروعات المتوقفة والمتعثرة التي تتداخل مع المشروعات المقرر تنفيذها ضمن مبادرة «حياة كريمة»، حتى يتم تنفيذ المشروع «على نضافة»، وتتم محاسبة المسؤولين والجهات والشركات الذين تسببوا في إهدار المليارات من الجنيهات على مدى سنوات وحتى الآن. وحتى لا يتصور البعض أننا نقول كلاماً إنشائياً، نشير إلى أن المستندات الرسمية كشفت عن إهدار المليارات من الجنيهات داخل الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، حيث أسفر الفحص عن العديد من المخالفات التي شابت تنفيذ بعض المشروعات بلغت جملة الأضرار المترتبة عليها نحو 1149 مليون جنيه.



مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات بـ8149 مليون جنيه داخل مشروعات المياه والصرف بالمحافظات البحرية.. توقف العمل بمشروعين تكلفتها 80 مليون جنيه بسبب تأخر موافقة وزارة الزراعة

بورسعيد.. عدم موافقة الجهات المختصة يمنع الاستفادة من 185 مليون جنيه في مشروع محطة الكاب السطحية المنوفية.. 87 مليون جنيه استثمارات معطلة في مشروعى كفر رماح الكوم الأحمر نتيجة تأخر الشركات في التنفيذ

الدقهلية.. مشروعات متوقفة خارج الخدمة تكلفتها 3 مليارات و927 مليون جنيه الفيوم.. عدم توافر الاعتمادات واعتراض الأهالي يهدر 359 مليون جنيه في بعض المشروعات

سوهاج.. مشروعات متعثرة وخارج نطاق الخدمة تكلفتها 1809 ملايين جنيه مرسى مطروح.. عدم الاستفادة من مشروع توسعات محطة المعالجة بتكلفة 115 مليون جنيه

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

مخالفات مالية جسيمة مهددة للرئيس السيسي قبل تنفيذ مبادرة «حياة كريمة»

تقرير أمريكي يكشف أسراراً خطيرة في ملف العلاقات المصرية الإسرائيلية

إ. أحمد صالح

في الثالث عشر من سبتمبر الماضي، اجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت مع الرئيس عبد الفتاح السيسي في شرم الشيخ، ليصبح بذلك أول زعيم إسرائيلي يزور مصر منذ 10 سنوات، ويحدث اللقاء أجندة مطوّلة شملت التعاون الاقتصادي (في قطاع الطاقة بشكل رئيسي)، والقضايا الفلسطينية، وجهود مكافحة الإرهاب في سيناء، والتحديات الأمنية في البحر الأحمر، وربما حتى التطورات في السودان.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا طلب السيسي الاجتماع بينيت وما الذي كان يأمل في تحقيقه؟ هذه الحقائق كشفتها دراسة أصدرها معهد واشنطن لدراسة الشرق الأوسط، بعنوان «بينيت والسيسي: فرصة نادرة لتعزيز العلاقات علناً».

الدراسة كشفت أنه على الرغم من أن رئيس وزراء إسرائيل السابق بنيامين نتانياهو قام برحلة سرية إلى القاهرة في عام 2018 لمناقشة القضايا المتعلقة بفترة إقامته في مصر، إلا أن زيارة رسمية قام بها زعيم إسرائيلي حدثت في عام 2011، عندما كان حسني مبارك لا يزال رئيساً، وتوقع بعض المراقبين الإسرائيليين أن يحدث أول لقاء بين بينيت والسيسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اجتمع نتانياهو والسيسي عدة مرات.

لكن يبدو أن القاهرة أرادت أن تضيء نيرة إيجابية على الفور مع حكومة إسرائيلية جديدة تركز برنامجهما الانتخابي على المعارضة الصحاح لتنتاهو.

وكشفت أنه بعدما تغيرت الحكومتان الأمريكية والإسرائيلية، يشعر المسؤولون المصريون بالقلق إزاء إمكانية تطور هذه الركيزة، ويبدو أن بينيت عازم على تحسين علاقات إسرائيل مع الحزب الديمقراطي الأمريكي، والتي توترت في عهد الرئيس ترامب، وفي الوقت نفسه، من المرجح أن تتحدى إدارة بايدن الرئيس السيسي بشأن قضايا حقوق الإنسان في مرحلة ما، لذلك تسعى القاهرة للحصول على مساعدة تل أبيب



أجل مساعدة قطاع السياحة الياس في مصر، وفي موازاة ذلك، أدى تركيز السيسي المطول الأمد على التنمية والتحسينات الاقتصادية إلى تمهيد الطريق أمام انتقال العلاقات التجارية الثنائية إلى المستوى التالي، حيث ناقش المسؤولون خطماً تعميق التعاون في مجال الطاقة، وتوسيع رحلات الطيران المباشرة، وتوسيع المنطقة الصناعية المؤهلة، في مصر، الأمر الذي قد يخلق المزيد من فرص العمل للشباب.

ومع ذلك، لا تزال علامات الاستفهام تتمحور حول الجوانب الأساسية للعلاقة، على سبيل المثال، لا يزال يتعين على القاهرة معالجة انتشار البرامج التفرقة المصرية التي تروج لمؤامرات معادية للسامية ومعادية لإسرائيل بين جماهير عربية كبيرة داخل البلاد وخارجها - وهو اتجاه ينحرف بشدة عن تركيز السيسي المتكرر على التسامح تجاه الأديان الأخرى، فعلى سبيل المثال، خلال شهر رمضان من هذا العام، روج مسلسل حمل اسم «هجمة مرتدة» المفهوم أن إسرائيل كانت تدفع سراً الأموال لمواطنين عرب في أوروبا والولايات المتحدة لتشجيعهم على هجرة الحواري بين الأديان وترويج المصالح المصرية، وكشفت أنه يستند إلى قصة حقيقية، يجب على المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين التفرقة بصورة غير علنية إلى وجود مثل هذه البرامج الإشكالية في مباحثاتهم مع السلطات المصرية.

وأضافت الدراسة أنه بعد المواجهة بين «حماس» وإسرائيل في مايو الماضي، تعهد السيسي بالمساهمة في إعادة إعمار غزة وأرسل شاحنات مليئة بالمساعدات إلى القطاع، وقد تعارض إسرائيل تقديم مساعدة إضافية ما لم توافق «حماس» على إعادة جثث القتلى الإسرائيليين - وهو تنازل قد يعتمد في حد ذاته على موافقة إسرائيل على إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، وقبل اجتماع بينيت والسيسي، التي وزير الخارجية الإسرائيلية يثير لبث خطاباً انتقاه فيه اقتصاد سياسة جديدة تجاه غزة، والتمية الاقتصادية مقابل الأمن، وقد انطوى توقيت هذه التلميحات على رسالة أخرى مفادها أنه إذا كانت عملية إعادة إعمار غزة ستجري فعلاً كما اقترح لبث، فستكون مصر لاعباً رئيسياً فيها.

إعادة تأكيد مكانة بغداد في المحور العربي المعتدل وسط تدخل دائم من قبل الميليشيات المدعومة من إيران.

وبالمثل كانت الشاهرة نشطة في معالجة الأزمة الاقتصادية والإنسانية في لبنان، وهو بلد آخر يعاني من الكولاه المسلحين لإيران، ففي بيروت، على سبيل المثال، كان المشاركون المصريون المرتبطون بالدولة يتوسطون في صفقات إعادة الإعمار، بينما أنشأت مصر مستشفى ميدانياً للمساعدة في مواجهة جائحة كوفيد-19، والتحديات الأخرى المتعلقة بالصحة العامة، كما ناقشت الحكومتان اتفاقاً لنقل الغاز الطبيعي إلى لبنان عبر

لتحسين صورتهما مع الديمقراطيين في واشنطن، وحتى الآن، أضافت بعض التقارير أن المسؤولين الإسرائيليين حذروا فريق باين من المبالغة في رد الفعل ضد التزعات الاستبدادية في مصر والمملكة العربية السعودية، خشية دفع هؤلاء الشركاء نحو الصين وإيران وروسيا.

وأكدت أنه بما أن التأثير الخبيث لمظهر لا يزال المسألة الأكثر إلحاحاً في المنطقة، فقد أصبحت القاهرة أكثر انخراطاً في الأمور ذات الصلة كوسيلة لاستعادة هيبتها الجيوبولسية، وفي الشهر قبل الماضي، أصبح السيسي أول زعيم مصري يزور العراق منذ 30 عاماً، حيث حضر مؤتمر متعدد الأطراف كان هدفه

المصير المجهول يحاصر 500 إعلامي مصري في تركيا

الخلاف المستمر والدعاوى القضائية أدت إلى تشكيل «رابطة الإعلاميين المصريين بالخارج» لحل نزاعاتهم الداخلية

تركيا ازدادت فتاعة تدريجياً بأن المعارضة المشرذمة من الجماعة الإرهابية في المنفى كانت رهاناً خاسراً لم يعد من الممكن استخدامه

إبراهيم منير: الجماعة على استعداد للتواصل مع الحكومة المصرية من خلال وسيط تركي دون استخدام كلمة «انقلاب»



إسلام خالد

في 19 مارس الماضي، أهدت وكالة «أسوشيتد برس» أن «السلطات التركية طلبت من ثلاث قنوات تلفزيونية معارضة مصرية مقرها في إسطنبول تخفيف تغطيتها السياسية الانتقادية للحكومة المصرية، في حين تسعى تركيا لإصلاح العلاقات المتوترة مع القاهرة».

وتم تأكيد ذلك خلال مقابلة أجرتها قناة «الجزيرة» مع الشخصية السياسية المصرية المنفية أمين نور، الذي هو رئيس قناة «الشرق» - إحدى القنوات الثلاث المستهدفة إلى جانب «مكملين» و«وطن»، والمعروف أنها مرتبطة بجماعة «الإخوان المسلمين».

ورجحت مصر بالخطوة ووصفتها بأنها نقطة انطلاق لحل الخلافات التي نشأت في السنوات القليلة الماضية.

في هذا الإطار كشف تقرير أمريكي نشر مؤخراً بعنوان «التقارب بين مصر وتركيا يقيد الإخوان المسلمين» أنه بعدما تمت الإطاحة بحكومة محمد مرسي بقيادة «الإخوان المسلمين» في عام 2013، أصبحت تركيا ملاذاً للعديد من الشخصيات المعارضة الرئيسية، مما سمح لمؤلا للمعارضين بإطلاق قنوات تلفزيونية تنتقد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، الذي حل محل مرسي، ووفقاً لبعض التقارير، يبلغ عدد أعضاء هذا المجتمع الإعلامي المنفي حوالي 500 شخص، على الرغم من أنهم ليسوا موحدون بشكل جيد، وفي عام 2018، أدى الخلاف المستمر والدعاوى القضائية إلى تشكيل رابطة الإعلاميين المصريين بالخارج، لحل نزاعاتهم الداخلية.

وتحت عنوان «الشرق» و«مكملين»، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى شعبية الإعلاميين غير الإسلاميين البارزين في هاتين القنوات، معتر مطر ومحمد ناصر، على التوالي، في مناسبات عديدة، وصف الرئيس السيسي هؤلاء المعلقين بـ «الأشرار» بسبب خطابهم التحريضي المستمر ضد حكومتهم، وأوضحت الدراسة أنه على مدار العامين الماضيين، ازدادت فتاعة تدريجياً بأن المعارضة المشرذمة من جماعة «الإخوان المسلمين» في المنفى كانت رهاناً خاسراً لم يعد من الممكن استخدامه لترهيب السيسي، لا سيما في أعقاب سلسلة الاحتجاجات الصغيرة وغير الفعالة التي أثارها في مصر المثاقول المنفي محمد على عام 2019، بالإضافة إلى ذلك، بدأ البلدان مؤخراً بتعميق تفاعلات متبادلة حول القضايا الرئيسية في المنطقة، على سبيل المثال، وفقاً لتقرير حديث لوكالة «رويترز»، عندما فتحت القاهرة المشاركة في العمليات لمشاريع النفط والغاز الطبيعي في 24 مجمعا في فبراير الماضي، أشاد وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو بمصر لاحترامها معايير الجرف الفاري لبلاد.

وعندما استضافت القاهرة الاجتماع الوزاري لمنتدى غاز شرق المتوسط في وقت سابق من هذا الشهر، لم تصدر أي تصريحات تنتقد تركيا، كما تقدر أثرة التحول الذي طرأ على سياسة مصر تجاه ليبيا - أي الابتعاد عن النهج العدائى الذي تتبناه الإمارات العربية المتحدة.

وتحت عنوان «التغيير في خطابات الإخوان المسلمين»، كشفت الدراسة عن امتناع شخصيات إعلامية معارضة بارزة بشكل عام عن انتقاد تركيا بسبب هذه الخطوات، وبدلاً من ذلك وصفتها بأنها مفهومة، حتى أن بعض المعلقين أعادوا تأكيد امتثالهم لأثرة لمجتمع منتمية على مر السنين على الرغم من المشغول المستمر من مصر وبعض دول الخليج التي تعارض بشدة جماعة «الإخوان المسلمين»، وكما صرح محمد ناصر خلال مقابلة أجراها مع قناة «الجزيرة» في 21 مارس، سيقى رسالتهم على ما هي، لكنهم على استعداد للتعبير عنها بشكل غير مباشر لتجنب إخراج البلد المضيق.

وفي الوقت نفسه، بدأت بعض الأصوات داخل الهيئة السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين» - وفقاً لما ذكره التقرير الأمريكي - تدعو إلى الحوار مع الحكومة المصرية، وبدلاً من ذلك، وضعت جانباً مصلحتها السابق بأن يقوم السيسي بالإفراج عن جميع السجناء والاعتذار بأنه تولى السلطة بشكل غير قانوني في عام 2013، وبدلاً من ذلك، طلبت هذه الجماعات ببساطة من السلطات تخفيف الوضع لمن تشبههم ب «المعتقلين السياسيين»، وفي مقابلة أجراها القائم بأعمال المرشد العام إبراهيم منير في 20 مارس، صرح أن «الإخوان المسلمين» على استعداد للتواصل مع الحكومة من خلال وسيط تركي من أجل حل ما أسماه «المسائل المتنازع عليها» دون استخدام كلمة «انقلاب».

وتعارض عناصر أخرى من جماعة «الإخوان المسلمين»

هذا الموقف، مع إصرارها على استمرار التنظيم في تحدى الشرعية الدولية للحكومة ومطالباتها بالإفراج عن جميع السجناء، وتأيأت هذا المعسكر من شخصيات رفيعة المستوى، أمثال المتحدث السابق باسم «حزب الحرية والعدالة» حمزة زوبع، إلى جانب أعضاء من ذوي المراتب المتوسطة المتهمين بجرمات إرهابية، وبالتالي فقدوا الأمل بالعودة إلى مصر دون الدخول إلى السجن.

وفي غضون ذلك، تشير تقارير لم يتم التحقق منها من قبل قناة «العربية» المملكة للسعودية إلى أن تركيا أوقفت عملية منع الجنسية ليحيى موسى وعلاء السماحي، المدرجان على قائمة الإرهاب الأمريكية والمترطان في اغتيال النائب العام المصري هشام بركات عام 2015.

وانتقلت التقرير الأمريكي للإجابة عن سؤال مهم هو: «إلى أين سيتقل الإخوان المسلمون الآن»، وأجاب عليه بالكشف عن تناقص الخيارات الإعلامية المتوفرة لـ «الإخوان المسلمين» أكثر فأكثر، ويملك الأعضاء المنفيين إلى الاعتقاد بأن أثرة لن تساهل بعد الآن بشأن السماح لهم باستئناف خطابهم التحريضي السابق، وبالتالي، من غير المرجح أن يبقي الكثير منهم في تركيا لفترة أطول، ومن الممكن أن تشهد الأشهر المقبلة على رحيل بعض الوجوه البارزة، خاصة بين الأفراد ذوي الثروات الكبيرة أو العلاقات السياسية في أماكن أخرى.

ومع ذلك، قد لا تتوفر أمامهم أي خيارات في المنطقة - فحتى شرط توبو وكفارة وجه غير مؤكدة للشخصيات الرفيعة بالنظر إلى سجلها الحافل في طرد أفرانهم، وهذا يعني أنهم قد يتوجهون إلى الولايات المتحدة أو كندا، أو بريطانيا، كما ذكر ناصر خلال مقابلة الأخيرة مع قناة «الجزيرة».

وفي المقابل، من المرجح أن تقع المعاناة الكبرى على كاهل الأعضاء ذوي المراتب المتوسطة والمتوسطة، لأن العديد منهم يملكون جوازات سفر مصرية منتهية الصلاحية ويعيشون في تركيا بتأشيرات مدتها عام واحد، وخلال المناقشات التي تدور عبر الإنترنت، اقترح هؤلاء طفر والتهربا وبعض العواصم الأوروبية من بين الوجهات التي قد يتقدمونها، حتى أن ألياس قد بلغ بأحد الصحفيين من «الإخوان المسلمين» إلى حد بخله عن خلف بديل لم يكن وارداً منذ فترة قريبة تعود إلى عام 2018، وهو استكشاف فرص منتهية مع قنوات إخبارية إسرائيلية تبث باللغة العربية، وذلك في مؤتمر في تل أبيب، وكشفت التقرير الأمريكي أن القاهرة تبدو غير مهتمة بالترحيب بأعضاء المعارضة وعودتهم إلى الوطن، معثرة معظمهم مسدداً محتملاً للضغط في قضايا حقوق الإنسان، لكن الحكومة ستواصل ملاحقة أولئك المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية.

تركيا أوقفت عملية منح الجنسية ليحيى موسى وعلاء السماحي المتورطان في اغتيال النائب العام المصري هشام بركات

بسبب الأزمات الاقتصادية بدول الخليج

خريطة العاطلين الجدد في مصر

العالمية، ثم بحالة الركود المرتبطة بانتشار جائحة كورونا، ومع ذلك ظلت تحويلات المصريين بالخارج تفيّر العالم بل وتزايدت خلال فترة ذروة انتشار الوباء عالمياً، وارتفعت خلال العام الجاري ٢٠٢١، رغم أن كل المؤشرات كانت تؤكد على احتمالية تراجعها بسبب تداعيات الوباء من ناحية، وتصاعد المطالبات بتسريح الوافدين وإعادة تدويرهم إلى بلادهم من ناحية أخرى.

إيمان بدر

من المعروف أن الاقتصاد المصري يعتمد في توفير النقد الأجنبي أو العملة الصعبة على عدة مصادر في مقدمتها إيرادات قناة السويس وحوادث السياحة وتحويلات المصريين بالخارج، ومع تأثر السياحة بسبب الأحداث الإرهابية وبرزها سقوط الطائرة الروسية، أصبحت تحويلات المصريين بالخارج وخاصة العاملين في دول الخليج، هي المصدر الأهم لنقد الدولارات وتقوية البنك المركزي بالاحتياط النقدي، علماً بأن عوائد قناة السويس هي الأخرى كانت قد تأثرت سلباً بتراجع حركة التجارة



تطالب علناً بطرد الوافدين من الكويت وهي مقدمتهم المصريين، وقبل دولة الكويت كانت المملكة العربية السعودية قد بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة - حتى قبل ظهور جائحة كورونا - اتباع سياسة تسمى «السعودة» والتي تعني إحلال المواطنين السعوديين محل غيرهم في الوظائف الحيوية، خاصة المعلمين والأطباء، وللحفاظ على شكل الدولة الجديدة والأجيال القادمة التي تريد المملكة في ظل تحولاتها الثقافية والفكرية الحالية، فما بالنا لو اجتمعت العوامل الاقتصادية مع تلك الأسباب المتعلقة بهوية الدولة الوطنية، ورغبتها في تمكين مواطنيها من رسم وصنع مستقبلها، ليصبح السؤال بشكل مباشر هو ماذا لو قررت دول الخليج الثرية أن تتخلى عن العمالة المصرية، وأن تعيدهم إلى بلادهم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى وهل يتحمل الاقتصاد المصري عودة أكثر من ٩ ملايين مواطن، يصبحون بلا عمل لينضموا إلى طواير العاطلين، ليصبح لدينا على الأقل ٧ ملايين أسرة بلا عائل، وما هو مصير الاقتصاد المصري حال تراجع تحويلات هؤلاء بنسبة لا بالكاد على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها وهو ما يعني الاستغناء عن الوافدين، حيث خرجت علينا الثانية الكويتية صفاء الهاشم بالخارج بشكل عام.



ظل توقف عمليات الاستيراد والتصدير وتوقف المصانع إبان أزمة انتشار فيروس كورونا، لبرزت هنا علامات استهتار من نوعية ما هو مصير اقتصاد دول الخليج النفطية حال انهيار أسعار البترول وعزوف العالم عن استيرادها، وإذا كانت جائحة كورونا قد قدمت ما يشبه «البزوف»، حيث مهدت لفكرة استعداد هذه الدول لطرد العمالة الوافدة من غير مواطنيها

مخاوف من تراجع التحويلات بسبب تدهور اقتصاد ممالك النفط

اعتماد الخليج على البترول يندرج بكارثة في ظل تداعيات كورونا والتغيرات المناخية

وبالرغم من قدرة المصريين على تحدي الجائحة وانتصاهم على تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المرتبطة بفيروس كورونا، يجمع الخبراء على أنه حتى لو لم يظهر الفيروس التاجي، فإن مصر والعالم خاصة ممالك الخليج النفطية على موعد مع أزمة اقتصادية من نوع أكثر شمولاً، حيث لا ترجع فقط إلى جائحة فيروس كورونا الوبائي، ولكن تعد تلك الجائحة مجرد جزء من كل، أو أحد العوامل التي أدت إلى سرعة ظهور بوادر الأزمة، التي تشمل في إنهار فكرة الاقتصاد الريعي أو الاقتصاد النفطي على مستوى العالم. وفي هذا السياق يرى المحللون الاقتصاديون أن اعتماد دول الخليج بشكل موسع في بناء اقتصادها على مخزونها من النفط، يعرضها لتدهور وربما انهيار اقتصادي حقيقي، ليس فقط حال نزوب هذا النوع من الطاقة الغير متجددة والقابلة للتناقص، ولكن حال اتجاه العالم إلى الطاقة النظيفة - صديقة البيئة - خاصة على خلفية تهاجم أزمة التغيرات المناخية التي وصلت إلى الفيضانات والسيول المخربة في دول أوروبا الصناعية المتقدمة، بل وأمتد تأثيرها إلى الأعاصير وحرائق الغابات في دول أخرى، ومع اتجاه العالم نحو برامج التنمية

عودة مليون مصري واستغناء الكويت عن 360 ألف وافد
روشة اقتصادية للتعامل مع الأزمة

يبليغ عدد المصريين في الخارج بحسب تصريحات السفارة بوزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج حوالي ١٢ مليون مواطن، وعلى فرض أن كل منهم يعول أسرة تتكون من ٤ أفراد فإن عودة هؤلاء وفقدانهم مصدر رزقهم تساوي أكثر من ٤٠ مليون مواطن بلا عائل ولا عائد. وتشير الأرقام الغير رسمية إلى عودة ما يقرب من مليون مصري حتى الآن من دول الخليج، وهو رقم مرشح للزيادة في ظل استمرار وتحوير فيروس كورونا من ناحية وتراجع إيرادات النفط التي تدفع الدول إلى الإكتفاء بمواطنيها من ناحية أخرى، وهو أمر لا يتوقف عند حد التوقعات والتنبؤات ولكنها أرقام رسمية معلنة، حيث كشفت حكومة الكويت على سبيل المثال رسمياً عن تيتها الاستغناء عن ٣٦٠ ألف وافد على المدى القصير. وهي سبيل التعامل مع تلك الأزمة أو كمشكلة لاستيعاب هؤلاء العائدين في المشروعات القومية العملاقة، أطلقت الحكومة مبادرة «نورت بلدك» التي أطلقتها وزارة الهجرة عبر الإنترنت لتجميع البيانات اللازمة عن حجم العمالة العائدة من الخارج، وتفاصيل مؤهلاتهم وخبراتهم، من أجل الاستفادة من خبراتهم وربطهم باحتياجات القطاع الخاص أو ما تفتده الدولة من مشروعات. ولأن غالبية هؤلاء يمتلكون أموالاً ومدخرات، ينصح الاقتصاديون بضرورة الاستفادة من أموالهم من خلال إتاحة فرص استثمارية، لكي يستثمروا أموالهم وخبراتهم في برامج التنمية والاستثمار المتنوعة التي تطلقها الحكومة والقطاع الخاص في كافة المحافظات، مع إتاحة فرص استثمارية بتسهيلات تمكنهم من استثمار أموالهم وخبراتهم وتوفير المزيد من فرص العمل سواء للعائدين أو للمقيمين في مصر.

تفقد صافي ثرواتها البالغة نحو 2 تريليون دولار ذهب العرب الأسود يتحول إلى تراب بحلول عام 2034



ما مكثها من زيادة معدلات التوظيف والإنفاق الذي ساعد على رفع مستوى معيشة كل من يعمل داخل هذه الدول من مواطنيها أو الوافدين إليها. وبالرغم من أن دول الخليج اتخذت عدة خطوات في سبيل تحقيق التوسع الاقتصادي، ويتضح ذلك في خطط التنمية الاقتصادية لتلك الدول، لكن اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ما زالت تعتمد بشكل أساسي على الهيدروكربون، لذلك يعاني نموذج النمو الاقتصادي لتلك الدول من نقاط ضعف كثيرة، وقد ازدادت تلك النقط وضوحاً في ظل تهاطل الاقتصاد العالمي الناتج عن تفشي وباء كورونا، في بداية عام ٢٠٢٠، والذي أدى إلى تراجع أسعار الخام برنت من ٦٤ دولار للبرميل ليصل إلى أدنى مستواه ٢٢ دولار للبرميل، ما أدى إلى إنكماش النمو الاقتصادي لدول الخليج بنحو ٤,٧% في عام ٢٠٢٠، وتكمن الخطورة في أن اتخاذ دول الخليج قرارات من شأنها تنويع مصادر الدخل وتشجيع التدفقات الاستثمارية الخارجية، سوف يعسب في مصلحة توظيف القوة العاملة من شباب هذه الدول على حساب تسريح الوافدين ومنهم المصريين.



تراجع أسعاره يساوي انهياراً اقتصادياً هناك
«خراب بيوت» هنا

يتوقع الخبراء أن تتلاشى ثروات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠٣٤، وحول تلك الفكرة صدرت مؤخراً دراسة بعنوان «بين الضروة والملحة والخيار.. التحولات الاقتصادية لدول الخليج»، أعدها المركز العربي للبحوث والدراسات، استندت تلك الدراسة على تقرير لمنسوق النقد الدولي حول مستقبل النفط والاستدامة المالية، أوضح أنه في ظل تراجع أسعار النفط لم يعد الاعتماد على الذهب الأسود أمراً محدياً، في إلقاء خزان دول الخليج التي ظلت تعتمد عليه لعقود طويلة. وبالرغم من أن تلك الدراسة تفاصيل أبعادها فقط العرب العالم على العائد النفطي، موضحة أن نسبة عائدات النفط تشكل من ٧٠ إلى ٩٠ بالمئة من إجمالي الإيرادات العامة لدول الخليج، وفي ظل اتجاه العالم إلى الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة، أبرزها الطاقة المتجددة فإن دول الخليج - الأثني في الشرق الأوسط - من المرجح أن تستهلك صافي ثرواتها المالية البالغة نحو ٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٤. وتلقت الورقة البيضاية إلى البعد الاجتماعي المتعلق بالتوظيف وعلاقته بتراجع أسعار النفط، موضحة أن دول مجلس التعاون الخليجي استلما على مدار عقود طويلة، تحقيق عوائد اقتصادية قوية معتمدة على النفط كمصدر رئيسي للدخل والتصدير، حيث تمثل صادرات النفط حوالي ٧٠% من إجمالي صادرات الدول الخليجية،

مطلوب تحويلهم من عبء إلى مصدر للتدفق الاستثماري قائمة الخسائر 31 مليار دولار

في الخارج، وتحديدًا في دول النفط التي تطلق مصطلح «تقنين» على إنهاء عقد الوافد وعدم تجديد تصريح العمل والإقامة له. وتكمن الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تحليل أسباب زيادة قيمة التحويلات الخارجية للمصريين متحدة الجائحة العالمية، حيث يرجع المحللون ذلك إلى الثقة التي يتمتع بها الاقتصاد المصري عالمياً بفضل الخطط الاستراتيجية والمشروعات العملاقة التي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي، ومن ثم أصبح المواطن المصري أكثر ثقة في مؤسسات بلاده المالية والمصرفية، وأكثر اقتناعاً بوضع مدخراته في بنوك وطنه تقادياً للظروف والتوترات العالمية التي قد تؤدي إلى تكرار ما حدث في العراق قبل إحتلالها وقبل حرب الخليج.

بالرغم من حالة الركود المساحية لجائحة كورونا، وتسريح نسبة من العمالة المصرية بالخارج، ومع ذلك أهدر المصريون العالم كعادتهم وقت الأزمات، حيث حققت تحويلاتهم خلال العام المالي المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، رقماً قياسياً بلغ ٣١ مليار دولار، مقابل ٢٧,٨ مليار في العام المالي السابق. وبالرغم من أن ارتفاع قيمة التحويلات وتحقيق هذا الرقم القياسي الذي تحدى الوباء العالمي يعد مؤشراً يدعو للتفاؤل، على عكس كل التنبؤات التي توقعت تراجع التحويلات وانهيار قيمتها، ولكن يبقى السؤال هو ماذا لو واصل الاقتصاد الخليجي تراجعها، وفقدت الدول الثرية ثرواتها النفطية، واضطرت إلى تشغيل مواطنيها والاستغناء عن الوافدين، وبصيغة اقتصادية يكون السؤال هو هل يتحمل الاقتصاد المصري فقدان مبلغ لا يقل عن ١٥ مليار دولار سنوياً، حال تسريح أو «تقنين» نصف العمالة المصرية

السعودية تتجه لتشغيل شبابها البالغ نسبتهم 70% من السكان

من المعروف أن قرارات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان تصب في مصلحة تغيير شكل السعودية وإعادة رسم هويتها الثقافية والفكرية بل والدينية بشكل أكثر انفتاحاً وتحرراً، حيث يرى الأمير أن الشباب السعودي من جيله ليس لهم ذكريات في بلادهم، لذلك إنجبه إلى توفير كل الوان الفنون والترفيه لهؤلاء الشباب، من أجل قضاء إجازاتهم في بلادهم، كما اتخذت المملكة قرارات تحرير الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية بدافع توفير فرص عمل بمستوى دخل مرتفع لشباب المملكة، البالغ تعدادهم حوالي ٧٠% من السكان. أما عن الإمارات فقد أعلنت مؤخرًا عن إستراتيجية التوظيف الصناعي، لدعم التنوع الاقتصادي وتمكين مواطنيها من العمل، حيث تم وضع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٣ إلى ٣٠٠ مليار درهم إماراتي، وهو ما يوفر العديد من الوظائف للمواطنين - أبناء الدولة - وهو ما سيأتي بالطبع على حساب الوافدين. أما في الكويت فيبدو الوضع أكثر سوءاً بسبب التوترات السياسية الناتجة عن الخلافات بين مجلس الأمة والحكومة، ناهيك عن تصاعد عجز الموازنة والدين العام، حيث تحتاج إلى إقتراض ٢٤ مليار دولار خلال العام المالي الجاري، لكي تواجه الضخوة التمويلية، وكلها أمور لا تصب في صالح الإبقاء على العمالة الوافدة.



حكايات وأسرار برلمانية



محمود نفادي



1

المشير طنطاوي وأسرار يناير 2011



رحم الله الفقيد ابن مصر البار المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع والإنتاج الحربي الأسبق وأحد أبطال حرب أكتوبر المجيدة ورمز من رموز المؤسسة العسكرية المصرية والذي تولى مسؤولية إدارة شؤون البلاد بعد تنحي الرئيس الراحل حسني مبارك في 11 فبراير 2011.

وقد جعل المشير طنطاوي مسؤولية صعبة في مرحلة أصعب من تاريخ مصر الحديث وأشد من فوضى كان يخطط لها أعداء مصر بالخارج وأصابعهم بالداخل من مجموعة التشنط، والشوار وجماعة الإخوان الإرهابية الذين كانوا يضمون العدا لمصر وشعبها.

واستطاع المشير طنطاوي بخبرة السنين وحكمة السنين أن يجنب جيش مصر ما كان يخطط له بوضع الجيش في مواجهة الشعب ووقتها أطلقت جماعة 6 أبريل ومن هم على شاكلتها شعار عسكري كاذبون يهدف استفزاز الجيش إلا أن فطنة وحكمة المشير طنطاوي أسقطت هذه الفتنة لترتفع بدلاً منها شعار الجيش والشعب إيد واحدة على السنة الشرفاء من شعب مصر وكنت ضمن من رددوا هذا التهاتف عندما أسست جماعة قوم يا مصري ومعنى

بعض نواب البرلمان منهم مجدي البساطي نائب دمياط وأحمد الكاجوجي نائب أسوان وجمال شاهين نائب الغربية وسيد الفيومي نائب طوخ.

والمشير محمد حسين طنطاوي رفض رفضاً قاطعاً كل المحاولات الصحفية والإعلامية التي جرت معه عقب تسليم السلطة للظهور الإعلامي وكشف الأسرار عن فترة إدارته لشؤون البلاد وبعثها لمجلات إعلامية أمريكية شهيرة بل رفض أن يكتب مذكرته عن تلك الفترة لأنه رجل عسكري ملتزم ومتضبط.

فالمشير طنطاوي رحمة الله عليه ترك أسرار تلك الفترة في أيدي أمانة وهي صاحبة القرار في موعد إذاعتها والكشف عنها أيضاً كيفية والية إذاعة ونشر هذه الأسرار المدونة في وثائق المؤسسة العسكرية.

وبصفتي محرراً برلمانياً سابقاً بجريدة الجمهورية على مدى 42 عاماً فقد تابعت المشير طنطاوي تحت قبة مجلس النواب خاصة عند حضوره اجتماع لجنة الدفاع والأمن القومي في بداية كل دورة برلمانية وإلغاء بيان أمام اللجنة.

واتذكر في أحد هذه الاجتماعات والتي كانت تغلق أمام المحررين البرلمانيين

2

أسرار منع علي عبدالعال فوز «خداة» بعضوية مجلس النواب!!

من يتابع جلسات البرلمان المصري يعلم أن رئيس البرلمان من فوق المنصة عندما ينادي على أحد النواب لمنحه حق الحديث ينادي عليه قائلاً الكلمة للنائب فلان دون إضافة أي القاب أخرى.

وهي عام 2005 عندما حصلت الجماعة المحظورة وهي جماعة الإخوان الإرهابية بناء على ضغوط ومطالبات أمريكية لصعود تيار الإسلام السياسي في مصر وحصلت على 88 مقعداً سعى بعض نواب هذه الجماعة إلى القيام بعملية استعراض العضلات ومحاولة فرض إرادتهم على رئيس البرلمان الدكتور فتحى سرور أمم الله في عمره ودمه بالصحة.

وفي إحدى الجلسات نادى الدكتور فتحى سرور على أحد نواب جماعة الإخوان الإرهابية وهو سيد عسكر نائباً عن طنطا وافتعل أزمة مع الدكتور سرور لأنه نادى عليه دون أن يقول الكلمة للنائب الشيخ سيد عسكر حيث إنه كان إزهرياً ويرتدي زي الأزهر بالطبع شكلاً وليس موضوعاً.

وهنا تصدى له الدكتور فتحى سرور بعلمه وحكمته قائلاً له إن أناديك بوصفك شيخاً ولكنك نائب عن الشعب ولن أميزك عن باقي النواب وإذا حدث ذلك فمن حق النائب الذي كان لواء الجيش أو الشرطة أن أقول له الكلمة للنائب اللواء والدكتور أقول له النائب الدكتور وهكذا.

واقترح الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس وقتها إضافة كلمة المحترم فقط على أساس أن كل النواب محترمين وهكذا

أصبح النداء على النواب تحت القبة النائب المحترم وبالتأكيد إضافة هذا اللقب ليس تقديراً للنائب ولكن تقديراً للشعب المصري الذي اختار النواب.

وكما سجلت مضيفة المجلس هذه الواقعة فإنها سجلت أيضاً وقائع نواب صدرت ضدهم أحكام قضائية بالحبس وقضوا فترة الحبس خلف أسوار السجن وهم يحتفظون بعضويتهم البرلمانية وحصاناتهم.

ومن أبرز هؤلاء النواب النائب الراحل أحمد طه نائب الساحل، وكان يطلق عليه نائب الغلابة وتم حبسه وهو نائب في البرلمان وقضى فترة الحبس وخرج إلى قاعة البرلمان مرة أخرى ليفقد لقب النائب المسجون ويسترد لقب النائب المحترم.

وأيضاً النائب الراحل طلعت السادات، نجح شفيق الرئيس الشهيد أنور السادات، حيث صدر حكم قضائي عسكري عليه عام 2007 بتهمة إهانة القوات المسلحة بسبب حوار مع عمرو أديب وصدر حكم بحبسه سنة وهو نائب بالبرلمان حيث قضى فترة العقوبة في السجن الحربي وبعد عام عاد لعضوية البرلمان مرة أخرى.

والناتبة الوحيدة التي اطلق عليها النائبة المسجونة هي النائبة سحر الهواري النائبة الفيوم عن قائمة في حب مصر في مجلس النواب السابق وهو برلمان عبدالعال نسبة إلى رئيس هذا البرلمان الدكتور علي عبدالعال.

وقد صدر حكم من المحكمة الاقتصادية

بالسجن 5 سنوات في وشقيقتها حصولهم على قروض من البنوك بقيمة 500 مليون جنيه دون ردهم والغريب أن سحر الهواري ظلت نائبة حتى انتهت مدة البرلمان في عام 2011 دون إسقاط عضويتها.

ومن الأسرار التي لم تعلن عن عدم إسقاط عضويتها ليس كما يعتقد البعض لأن المستشار بهاء أبو شقة رئيس حزب الوفد ورئيس اللجنة التشريعية بالبرلمان السابق كان المحامس الخاص بها ولكن السر الذي كشفه لي أمين سر اللجنة التشريعية هو رفض الدكتور علي عبدالعال إسقاط العضوية لأنه في حال حدوث ذلك كانت ستحل محلها خادمة لها باعتبارها المرشحة الاحتياطية في القائمة لأن مرشحي القائمة أساسيين واحتياطيين وفي حال خلو مقعد العضو الأساسي يحل بدلاً منه العضو الاحتياطي وأبلغ الدكتور علي عبدالعال أعضاء اللجنة التشريعية صعوبة اتخاذ هذا القرار ولم يتمكن من معرفة مبررات الدكتور علي عبدالعال في رفض دخول الخادمة وحصولها على عضوية البرلمان وربما لو كان الدكتور فتحى سرور هو رئيس البرلمان لوافق على منح الخادمة عضوية البرلمان.

وهكذا تؤكد هذه الوقائع البرلمانية أن تمتع النائب بكافة حقوقه السياسية والمدنية ليست شرطاً لعضوية البرلمان وأن النائب يمكن أن يكون مسلوب الحرية ويحمله رقم على بدلة السجن ويظل نائباً بالبرلمان باعتباره النائب المسجون وليس النائب المحترم.



3

حكايات مثيرة من دفتر أحوال الفيديوهات الجنسية للنواب



بلا شك أن عضوية البرلمان تفرض على صاحبها قيود مشددة في كافة أعماله وممارساته وخاصة الأخلاقية منها لأن النائب منذ انتخابه يصبح هدفاً لخصومه ومناشيه وينتظرون أي سقطلة أو زلة له بهدف إسقاط عضويته البرلمانية.

ومن خلال متابعتي للبرلمان على مدار 45 عاماً تأكد لي أن الغالبية من النواب يحرصون على ذلك وأقلية من النواب يقعون في المحذور ويرتكبون أخطاءً وأحياناً جرائم ترحب بهم إلى السجن.

واتذكر يوماً تعليق قاله لي الدكتور زكريا عزمي نائب الزيتون عند إسقاط عضوية نائب كفر الزيات أحمد زوق السلاج في برلمان 2000 بسبب ارتكاب أفعال تشتم للبرلمان قال لي أننا كتواب زملاء تحت القبة ولكن لم نخترنا بعض ولكن الشعب هو الذي اختارنا.

ولعل الفيديو الجنسي الذي انتشر مؤخراً كإثارة في الهشيم على وسائل التواصل الاجتماعي لأحد نواب المجلس عن محافظة أسوان وزميله في المجلس عن نفس المحافظة فجر قضية الفيديوهات الجنسية لبعض النواب رغم أن النائب أعلن أن النائبة كانت زوجة له وأن ما تداوله

الناس في الفيديو كان في الحلال وقدم بلاغاً ضد من شير الفيديو وأيضاً من صور.

ومن أشهر قصص الفيديوهات الجنسية التي عاصرتها تحت قبة البرلمان الفيديو الجنسي للنائب السابق حيدر بغدادى نائب المنشية في عام 2007 وأحيل للتحقيق أمام لجنة القيم برئاسة الدكتور زينب رضوان وكيلة المجلس وقتها وانتهى التحقيق بتوجيه اللوم للنائب والتذكير اني قابلته في اليوم الفرعوني وكان ينتظر قرار اللجنة فقلت له يا أستاذ حيدر أنا كنت باحترمك فخطر إليه بغضب وأكملت عبارتي ولكن بعد هذا الفيديو زدت احتراماً لك فابتسمه ابتسامة عريضة وكانت لكلماتي معانٍ عديدة.

وأيضاً الفيديو الخاص بنائب طوخ السلفى علي عبدالونيس في برلمان عصاية الإخوان حيث كان يمارس الفاحشة مع طالبة في سيارته وأحيل للتحقيق أمام لجنة القيم برئاسة وكيل المجلس أشرف ثابت وهو عضو مجلس شيوخ حالياً ولم تعاقب النائب برلمانياً وطرمخت على النائب بل ربما كانت تريد منحه مكافأة وصدر حكم قضائي بانهائه بعد ذلك.

4

اضحك كركر.. فضائح بالجملة في السفارات المصرية بالخارج

من الأفلام الكوميدية الشهيرة لملك الترسو فريد شوقي وأستاذ الكوميديا ضؤاد المهندس فيلم صاحب الجلالة الذي يتحدث عن دولة بورنيجا وسلطانها والذي جسده فريد شوقي هو مارينجوس الأول وكانت بطلة الفيلم القديرة سميرة أحمد.

ومن شاهد هذا الفيلم يتذكر العبارة التي كان ينطق بها ضؤاد المهندس بوصفه ياوران السلطان وهي «طول العمر يطول عمره بزهرة عصره وينصره على من يعاديه هاهى هي» والتي كتبها مؤلف الفيلم سيد دبير، ورغم أن اسم دولة بورنيجا من وحى خيال المؤلف إلا أن بعد مرور نحو 60 عاماً على إنتاج الفيلم اكتشفنا دولة اسمها سانت كيتس ونيفيس صدقني لا تشهدنى عزيزي القاري هذا اسم دولة تم توقيع اتفاق السابطة لأن الطرفين الفاعل والمفعول به عضوين بمجلس النواب مما يتطلب عقاباً برلمانياً حاسماً لفقدان الطرفين شرطاً من شروط العضوية وهو الثقة والاعتبار مما يتطلب إسقاط العضوية أو تقديمهما باستقالة حتى يثبت البرلمان أنه يظهر نفسه بنفسه فهل يفعلها المستشار الجليل حفنى الجبالي رئيس مجلس النواب سؤال ينتظر الشعب وليس أبناء أسوان فقط الأجابة عنه.

كما أن وقائع الفيديوهات الجنسية تتطلب تفعيل نصوص لائحة البرلمان بشأن ملوثة السلوك البرلماني والمنصوص عليها في اللائحة منذ 2011 دون تفعيل حتى الآن وهذه مسؤولية رئيس مجلس النواب أيضاً.

والغريب أن دولة سانت كيتس ونيفيس التي أكاد أجزم أن جميع المصريين باستثناء العاملين بالسلك الدبلوماسي لا يعرفون هذه الدولة وموقعها على خريطة العالم.

وأنا أيضاً لم أكن أعرفها وباليبحث عنها اكتشفت أنها تقع في أمريكا الجنوبية واكتشفها البحار كريستوفر كولومبس وعدد سكانها 50 ألف نسمة وبرلمانها أعضاؤها 11 عضواً.

ولو كنت عضواً بمجلس النواب لوجهت استجواب لوزير الخارجية سامح شكري حول مبررات إقامة تمثيل دبلوماسي مصري مع دولة سانت كيتس ونيفيس وما هو العائد على مصر ومصالحها خاصة أن تكلفة مصاريف السفارة تقارب 100 ألف دولار شهرياً.

وبما لبت الأمر توقف عند دولة سانت كيتس ونيفيس ولكن مصر لديها تمثيل دبلوماسي مع دولة بليز وهي أمريكا الجنوبية أيضاً وعدد سكانها 374 ألف

تسمة وأيضاً مع دولة سورينام وعدد سكانها 470 ألف نسمة والأخيرة نائب رئيسها أكبر لاعب كرة في العالم وعمره 61 عاماً وقاد فريقه مؤخراً أمام فريق من هندراس ولقى هزيمة ثقيلة 6/صفر.

واستجاب لوزير الخارجية هل مصر في حاجة لإقامة سفارات لها مع هذه الدول خاصة أن لدينا 160 سفارة وفتصلية في 129 دولة وأن تكلفة الانفاق عليهم يقدر بنحو 2 مليار جنيه سنوياً.

وهناك دول أغنى من مصر تجرى مراجعات لتمثيلها الدبلوماسي الخارجى وتغلق بعض السفارات لتوفير الانفاق ونحن في مصر نحتاج إلى تلك المراجعة بدلاً من فتح سفارات جديدة في دول ليست مفعفة على خريطة العالم وبما لبت الوزير سامح شكري يقوم بذلك بدلاً من حرمه على مصالح مصر وأنشأها حتى لا نشأها يوماً بافتتاح سفارة مصرية في دولة بورنيجا.



أبرزها إنشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم وقانون البناء

قوانين مثيرة للجدل على أجندة الدورة الجديدة لمجلس النواب

8

مشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتبى لجنتى الشؤون الاقتصادية والشؤون الدستورية والتشريعية، ولم تشرع اللجنة فى مناقشة مشروع قانون بإصدار قانون التأمين الموحد

كانت لجنة الشؤون الاقتصادية بالمجلس قد بدأت خلال دور الانعقاد الأول فى مناقشة قرار رئيس مجلس الوزراء بمشروع قانون بإصدار قانون التأمين الموحد، الذى يهدف إلى رسم قواعد محددة وشاملة لصناعة التأمين فى مصر، وتنظيم قواعد الإشراف والرقابة عليها، ليصبح لدى سوق التأمين المصرى لأول مرة، قانون موحد وشامل ينظم آليات الإشراف والرقابة على ممارسات نشاط التأمين فى مصر، وذلك بالنظر للدور الرائد الذى تساهم به صناعة التأمين فى حماية الثروة القومية، وممتلكات المواطنين، بما يؤمن حاضرهم ومستقبلهم، ويحفظ ثرواتهم، ويساهم فى تنمية المدخرات الوطنية واستثمارها على النحو الأمثل.

دمج قانون الموازنة العامة للدولة «المحاسبة الحكومية» فى قانون موحد

تعديلات قانون الضريبة على القيمة المضافة ينتظر الإقرار منذ الدورة الماضية

رسم قواعد محددة وشاملة لصناعة التأمين فى مصر وتنظيم قواعد الإشراف والرقابة عليها

منح جهاز حماية المنافسة صلاحيات قانونية لتحقيق فى صفقات الدمج والاستحواذ لمنع حدوث تركيز اقتصادي يضر بالسوق

تعديلات قانون الضريبة على القيمة المضافة

حسين الاقتصاد المصرى، وفى ظل التغيرات التى طرأت على نمط إعداد الموازنة العامة، وتوصيات المؤسسات الدولية فى شأن تطوير الأداء العالى، والتي منها تطوير نظام إعداد الموازنة والرقابة، والممارسات الدولية المرتبطة بالأطر الموازنية، والتنظيم الاستراتيجي والتطورات التكنولوجية فى ميكة الأداء الموازنى، والتشريعات الدستورية والقانونية القائمة، والقدرة اللازمة للتحول وفق المستهدفات الحالية والمستقبلية ومقارنتها بالإمكانات القائمة المتاحة.



أحمد صالح

منذ أيام التقى الدكتور مصطفى مديبول، رئيس مجلس الوزراء، بالمستشار علاء الدين هؤاد، وزير شؤون المجالس النيابية، حيث تم استعراض الخطوط العريضة لأجندة التشريعية للحكومة ومناقشة مشروعات القوانين التى تضعها الحكومة على أجندة اولوياتها خلال هذه المرحلة.

وقد بدأ دور الانعقاد الجديد من الفصل التشريعي الثاني لمجلس النواب يوم السبت ٢ أكتوبر الحالى، بدعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، مع افتتاح دور الانعقاد العادى الثانى، وانطلاق دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعي الأول لمجلس الشيوخ.

وقد استعدت الحكومة بتقديم العديد من التشريعات، من بينها مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، ومشروع قانون باصدار قانون إنشاء الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد فى التعليم والترتيب التقنى والفتى والمعنى، بالإضافة إلى مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون البناء والقانون الصادر به، وغيرها من مشروعات القوانين التى سيتم التسيق بشأنها.

والى جانب مشروعات القوانين السابق ذكرها، نشير إلى أنه لايزال هناك عدد من مشروعات القوانين الجارية للمجلس من الحكومة خلال دور الانعقاد الماضى لم ينته منها، ومن المقرر أن تكون تلك المشروعات ضمن أولويات المجلس ولجانته التوعيبية بدور الانعقاد الثانى، وعلى رأس تلك التشريعات ٥ مشروعات قوانين اقتصادية أحييت للمجلس ولم ينته منها.

وستعرض فيما يلي ٥ مشروعات قوانين اقتصادية تاتى على رأس أولويات المجلس بدور الانعقاد الثانى:

مشروع قانون إصدار قانون التخطيط العام

يهدف إلى إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتنمية المستدامة برئاسة رئيس الجمهورية ويعمل على التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتخطيط والتنمية بما يمكن من تنفيذ استحقاقات استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ ويعظم من كفاءة وفعالية العملية التخطيطية.

كما يهدف إلى تحديد الوثائق التخطيطية على المستوى القومى والإقليمي والمحلى وتوضيح العلاقة التكاملية بين المخططات العمرانية وحخط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحكام التماسك بين التنمية القطاعية والتنمية الكائنية.

- مشروع قانون بإصدار قانون المالية العامة الموحد

وافق عليه مجلس الشيوخ، ويأتى مشروع القانون متوافقا مع الدستور المصرى الجديد، ويحقق الأهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، أخذنا فى الاعتبار الممارسات الدولية، حيث يقوم بدمج قانون الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية فى قانون موحد.

كما يأتى مشروع القانون، فى إطار توجهات الدولة للإصلاح التشريعي والقضائي على ازواجية التشريعات وتضاربها، وفى سيبل

خطة متكاملة لمنع حدوث مخاطر صحية لأبنائنا خلال تناولهم للوجبات المدرسية

المناطق المستهدفة. كما تجدر الإشارة إلى مجلس الوزراء بجلسته رقم ١٦٠ المتعددة بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢١ برئاسة الدكتور رئيس مجلس الوزراء، قد وافق على تعاهد وزارة التربية والتعليم والفتى مع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية (شركة سايلو هوز) بشأن منظومة التغذية المدرسية للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ م.

وإحفا للكتاب المرسل بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٢ بشأن أعضاء لجنة الفحص للتغذية بالمدارس التابعة لمديرياتكم، يرجى التوجه للمدرسة المستهدفة بسرعة التسجيل الإلكتروني لبيانات أعضاء لجنة فحص التغذية بكل مدرسة من المدارس المستهدفة، وذلك من خلال التطبيق الإلكتروني لاستمارة التلميز وذلك فى موعد غايته ٢٨ /٨/ ٢٠٢١ م، مع اعتبار الموضوع مهم جدا.



وقال النائب محمد عبد الله زين الدين إن المعايير والضوابط التى وضعتها الحكومة لمنظومة التغذية المدرسية تضمن حصول ابنائنا التلاميذ بالتعليم قبل الجامعي الحصول على وجبات غذائية متكاملة كما تضمن القضاء نهائيا على مشكلات التغذية المدرسية التى كانت تحدث فى السنوات الماضية خاصة فيما يتعلق بحدوث مخاطر صحية لأبنائنا خلال تناولهم للوجبات المدرسية غير الصحية.

تجدر الإشارة إلى أن الخطاب الصادر من الوزارة نص على أنه فى ضوء تكليف رئيس الجمهورية بتطوير منظومة التغذية المدرسية وتقديم وجبات لطلاب تتمتع بمكونات توفر المزيد من العناصر الغذائية المتكاملة التى يحتاجها الطلاب فى مستوى المراحل التعليمية المختلفة بدءا من مرحلة رياض الأطفال وصولا للمرحلة الثانوية طبقا

طلابت النائب محمد عبد الله زين الدين عضو مجلس النواب من جميع المحافظين على مستوى الجمهورية الالتزام التام بتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسى بتطوير منظومة التغذية المدرسية مؤكداً أن تنفيذ التكليفات الرئيسية يكفل الحفاظ على صحة جميع ابنائنا التلاميذ بجميع المدارس فى مراحل التعليم قبل الجامعي على مستوى الجمهورية.

وأشار زين الدين فى بيان له أصدره اليوم بمتابعة الدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتدريب لهذا الملف مؤكداً أهمية الخطاب الذى أرسلته وزارة التربية والتعليم والتدريب لجمع المديريات التعليمية بمختلف المحافظات، بشأن تطوير منظومة التغذية المدرسية، والتعاقد مع شركة سايلو هوزز بشأن منظومة التغذية المدرسية للعام الدراسي الجديد.

بسبب قرار منع التقديم لمكتب التنسيق مرتين المجلس الأعلى للجامعات يتحدى الدستور والقانون

تقدمت النائبة سميرة الجزار بطالب إحاطة موجه لكل من المهندس مصطفى مديبول رئيس مجلس الوزراء، والدكتور خالد عبد الغفار، وزير التعليم العالى والبحث العلمى، بشأن عدم دستورية قرار المجلس الأعلى للجامعات بمنع التقديم للتنسيق مرتين فى العمر ورفض مكتب التنسيق قبول طلبات الطلاب الحاصلين على شهادات ثانوية عامة للاتحاق بالجامعات والمعاهد المصرية سواء المجانية أو الخاصة وحرمانهم من التعليم بحجة أنهم فى السابق قد حصلوا على شهادة دبلوم وتقدموا للتنسيق.

وقالت النائبة سميرة الجزار، فى طلب الإحاطة، إن السؤال هنا لماذا تسمح الدولة للطلاب الحاصلين على دبلوم باستكمال دراستهم والحصول على ثانوية عامة ثم تمنعهم من الدخول للجامعات؟

وأضافت أن قرار المجلس الأعلى للجامعات هدفه منع أى طالب من دخول التنسيق مرتين بسبب عدم توازن أماكن فى الجامعات والمعاهد ولتخفيض أعداد الراغبين فى الدخول للمعاهد والجامعات، وهو ما اضطر المجلس لإصدار هذا القرار الذى ينعى التعلم بالمخالفة للدستور، بينما كان الأجدر لحل هذه المشكلة المطالبة بزيادة ميزانية التعليم.

وأشارت النائبة إلى هذا القرار الظالم بطبق على ثلاث فئات، أولاً، حامل شهادة الثانوية العامة الذى يُحسن مجموعته ويحصل على شهادة ثانوية عامة مرة ثانية لتحقيق رغبته فى التحاق بكلية أو جامعة تحقق طموحاته وهذا حق، وعلى الموظف الحاصل على شهادة متوسطة ودبلوم ويتعلم للحصول على شهادة جامعية بهدف الترقى وتسوية وظيفته وهذا حقه، وكثير العاملين والحاصلين على دبلوم ثم اجتهدوا وحصلوا على ثانوية عامة بهدف التعلم وللتوظيف وتحسين وضعهم الاجتماعى وهذا حقهم، وهؤلاء هم الأكثر تضرباً وظلماً من هذا القرار خاصة كبار السن، ومنهم الذين منعتهم ظروفهم العائلية والمالية من التعلم فلا تعلموا الأبواب أمامهم، وأكدت النائبة أن المجلس الأعلى للجامعات أغفل أن حل مشكلة عدم توازن أماكن فى المعاهد والجامعات هى بناء جامعات وزيادة ميزانية التعليم وليس بمنع التعلم وإنقاص حقوق المواطنين الراغبين فى التعليم، مشيرة إلى أن طريقة المجلس فى حل المشكلة تخالف المواثيق الدولية وحق جميع المواطنين فى التعليم كما نصت المادة ١٩ من الدستور (بأن التعليم حق لكل مواطن).

طلابت النائبة بإلغاء قرار المجلس الأعلى للجامعات المشار إليه، وذلك لمخالفة الدستور بحرمان الفئات السابقة من التعلم العام والخاص، وفتح باب التنسيق للطلاب لأكثر من مرة لمن يرغب فى التعلم خاصة الفئة الثالثة من غير العاملين الذين تعلموا سن الشباب والراغبين فى تحسين أوضاعهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لرفع الظلم عنهم، وطلابت النائبة كذلك برفع موازنة التعليم ٢٠٢٢/٢٠٢١ لأن موازنة التعليم لا تكفى، وهو ما جعل المجلس الأعلى للجامعات يصدر قرارات لحل مشاكل تخص وزارة التعليم العالى على حساب المواطنين وحقوقهم، بمنع الراغبين فى التعليم بما يخالف الدستور.



لجنة الشباب تفتح ملفات تعديلات قانون الرياضة وعودة الجماهير للمدرجات وصناعة البطل الأولمبي

أعلن النائب محمود حسين، الفائز برئاسة لجنة الشباب والرياضة، أن اللجنة امامها جدول مزدحم خلال دور الانعقاد الثانى، مشيراً إلى أن مناقشة نتائج بعثة مصر فى أولمبياد طوكيو ستصدر جدول عمل اللجنة خاصة ان اللجنة كانت فى عطلة برلمانية ولم تقدم تقرير بشأنها حتى الآن.

وأوضح أن اللجنة ستتركز ايضا على تعديلات قانون الرياضة، ومعوقات الاستثمار الجمعيات العمومية، وعوقات الاستثمار لافتا إلى إنه سيتم فتح ملف الانتخارات الرياضية ومناقشتها اعضاءها فى خلة عملها لتطوير الرياضة المصرية.

وأشار رئيس لجنة الشباب، إلى ان ملف عودة الجماهير للمدرجات أحد الملفات الهامة التى ستعنى اللجنة لعلها خلال الفترة المقبلة، حتى تستعيد الملاعب المصرية برقيها بوجود الجماهير فى المدرجات مؤكداً انه سيتم استكمال مناقشة مشاكل مراكز الشباب والعمل على استكمال المنشآت المتوقفة فضلا عن دعم الأندية الشعبية.

وشدد حسين على أن صناعة البطل الأولمبي من ضمن أولويات عمل اللجنة وسيتم مناقشة الاسعادات لأولمبياد باريس القادم، حتى يكون لدينا العديد من الأبطال الأولمبيين المؤهلين للمناضه بقوة.

قانون جديدة لحماية حقوق المرضى والأطباء

تقدم الدكتور أيمن أبو العلا، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الإصلاح والتنمية ووكيل لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب، بمشروع قانون المسؤولية الطبية، بمجلس النواب، مشيراً إلى أنه سبق وتقدم به المجلس فى الفصل التشريعي السابق، إلا أنه لم يتم الإنهاء، من مناقشته وإقراره، ما دعاه إلى إعادة التقدم به مع إجراء عدد من التعديلات عليه.

وأكد «أبو العلا» أهمية مشروع القانون، فى الوقت الحالى، لاسيما فى ظل ما يشهده العالم يومياً من اكتشاف العديد من الأمراض بفضل التقدم التكنولوجي، وكذلك اكتشاف طرق ووسائل حديثة للعلاج والتدخلات الجراحية، الأمر الذى أدى إلى وجود تدخلات طبية غاية فى التعقيد، قد يحدث عنها مضاعفات يصعب على الطبيب العادى أو أجهزة القضاء التمييز بين كونها مضاعفات محتملة لممارسات طبية أو أخطاء مهنية.

وأوضح الدكتور أيمن أبو العلا، أن مشروع القانون يستهدف حماية المرضى من أى أضرار يتعرض لها، خلال تلقيه الخدمة الطبية أو الصحية، وكذلك يضمن حماية الطبيب الذى يودى دوره المهني، وأضاف رئيس الهيئة البرلمانية لحزب

الإصلاح والتنمية بالتنمية بمجلس النواب، إن مشروع القانون تضمن عددا من الضوابط التى تحقق التوازن بين حقوق كل من المريض والطبيب، بشكل شفاف، حيث حرص على تنظيم مسألة التأمين والتعويض، ضد المسؤولية الطبية وذلك لتحقيق عنصر الأمان لمؤدى الخدمة الطبية وكذلك تعويض المتضرر عن الضرر الذى يتعرض له.

وتابع وكيل لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب، «أيضا حرص مشروع القانون على تنظيم تحريك الدعوى الجنائية ضد الأطباء، من مثل هذه الوقائع، حيث تم منع تحريكها إلا بموجب قرار من النائب العام، كما منع مشروع القانون حبس الأطباء احتياطيا إلا فى حالات الجنائيات».

واختتم أبو العلا، بأن مشروع القانون، يأتى تماسكاً مع نصوص الدستور المصرى الذى ألزم بإن لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة، وهنفا لمعايير الجودة، الأمر الذى يلزم بدوره بتقديم أفضل رعاية صحية للمواطن، وحمايته من أى أضرار يتعرض لها نتيجة أى إهمال أو رعونة من جانب مقدمى الخدمة الصحية.

المجلس الأعلى للجامعات يتحدى الدستور والقانون بسبب قرار منع التقديم لمكتب التنسيق مرتين

نجيب عن السؤال الشائك

بدائل قناة السويس.. هل ستغير من نصيب القناة في التجارة الدولية؟



الحديث المستمر عن محاولات إسرائيل لمنافسة القناة بخلق ممرات تجارية بديلة بين البحرين الأحمر والمتوسط. هذه الحقائق تناولتها دراسة مهمة للغاية أصدرها مؤخرا مركز الأبحاث الميكرو إيفانز (بدائل قناة السويس.. هل ستغير فعلا من نصيب القناة في التجارة الدولية؟). والتي أعدها الباحث محمد العربي.

الدراسة أكدت أنه عند التعرض لمستقبل الملاحة التجارية الدولية، وموقع قناة السويس فيها، يصعب تجاهل هذه البدائل وما تحملها من تداعيات اقتصادية وجيوسياسية على السواء بالنسبة للأمن الاقتصادي القومي لمصر.

إلا أنه من الواجب تقييم هذه البدائل وفقا لقيمتها على منافسة قناة السويس؛ من حيث الجدوى الاقتصادية، وأمن الممرات التجارية وسرعة النقل وغيرها من عوامل.

عند إغلاق قناة السويس بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، لم يفكر أحد في طرح بديل عالمي للقناة لسببين، الأول متعلق بأمن أي بديل في المنطقة، والثاني إجماع مصري ومستوردي الطاقة عن استخدام هذا الممر البديل.

إلا أن حادثة جنوح السفينة «إيفر-جيفن» في مجرى القناة في الفترة ٢٣-٢٩ مارس الماضي، بعد ٤٦ عامًا من إعادة افتتاح القناة للملاحة الدولية، أعادت الحديث مرة أخرى عن البدائل المحتملة للقناة، وما إذا كانت تمثل مسارًا أكثر كفاءة منها لنقل التجارة الدولية التي يمر ١٢٪ منها عبر القناة، خاصة تلك العابرة بين الصين وجنوب آسيا والخليج العربي وأوروبا.

ومع شروخ الحكومة المصرية في إعادة تعويم السفينة، والحؤول دون حدوث أزمة في حركة الملاحة الدولية في المحيط الهندي والبحر الأحمر، سارعت بعض الدول مثل روسيا للترويج لمشروعات مثل استخدام مسار البحر الشمالي للتجارة بين شرق آسيا وأوروبا، وتفعيل ممر الشمال الجنوب، فضلًا عن

إسلام خالد

مسار البحر الشمالي من يوكوهاما اليابانية إلى روتردام بهولندا

يتملك هذا المسار ميزة وهي الوقت، فالمسافة بين موانئ شرق آسيا وشمال أوروبا عبر هذا المسار أقصر من المسار العابر للمحيط الهندي وقناة السويس؛ ٧.٣ أميال بحرية في مقابل ١٢.٥ ميل بحري، إلا أن تكلفة العبور أكبر من عامل الوقت، حتى الآن، تحتاج معظم الناقلات التي ستختار مسار البحر الشمالي لسفن إضافية لكسح الثلوج في معظم العام، وهو ما يعنى عمالة وموارد إضافية قد لا تحتاج إليها للعبور من خلال مسار قناة السويس والذي يكاد أن يخلو من العوائق الطبيعية أو الاصطناعية التي تحتاج لجهود ملاحية إضافية، وبالتالي، فالتكلفة التي ستؤثر نتيجة قصر الوقت عبر المرور من خلال مسار البحر الشمالي، سيتم إنفاقه على طواقم السفن الإضافية.

من ناحية أخرى، تدو الخلافات الجيو-استراتيجية الموسعة بين الغرب وروسيا عائقًا آخر أمام تشجيع الشركات الغربية لاستخدام هذا المسار لنقل البضائع من شمال وغرب أوروبا إلى الصين وشرق آسيا.

حتى الآن، لم يستخدم المسار بشكل موسع، من خلال رحلات تجريبية قامت بها بعض الشركات لدراسة جدوى المرور، في الوقت الذي تقتصر فيه حالات المرور على الرحلات التجارية، خاصة نقل الطاقة، من روسيا إلى الصين.

تعتبر روسيا هذا المسار جزءًا من استراتيجية عالمية أوسع تتعلق بتوسيع مواردها من موانئها كقوة عظمى في مواجهة الغرب؛ خاصة مع قصور قوتها الاقتصادية. لذا، وعلى الرغم من محدودية الحركة في مسار البحر الشمالي، فمن المتوقع أن يزيد التنافس الدولي على القطب الشمالي من أهمية هذا المسار، خاصة مع اعتراف الصين بإنشاء «طريق الحرير قطبي» من خلال الاستثمار في إنشاء موانئ وخطوط نقل بحري عبر القطبين الشمالي والجنوبي في الفترة ما بين ٢٠٢١ و٢٠٢٥، بغرض توسيع مصالحها التجارية والاستثمار في الثروات المعدنية الغزيرة في المنطقتين.

وبقدر ما يزيد هذا التنافس الجيوستراتيجي بين الصين وروسيا والغرب من أهمية مسار البحر الشمالي، بقدر ما يصعب في صالح قناة السويس نظرًا لابتعادها النسبي عن تداعيات هذا الصراع المرتقب.

ممر الشمال - الجنوب للنقل مقارنة بمسار قناة السويس نحو أوروبا

لذا لا يبدو هذا المشروع قادرًا على منافسة قناة السويس على الرغم من حقيقة أن مساره هو الأقصر بين جنوب آسيا وشمال أوروبا، فضلًا عن ضعف بنيتها التحتية، فالمرور عبر بيئة جغرافية معقدة ومركبة تتراوح بين مسارات بحرية وصحارى وتضاريس جبلية معقدة. لذا، تزداد مخاطر نقل حاويات من خلال موانئ المشروع، ثم نقلها برًا عبر طرق برية وسكك حديدية لمسافات طويلة قد تستغرق أطول مما تستغرقه الرحلة البحرية، ثم إعادة شحنها مرة أخرى عبر موانئ الشمال. كذلك، ينتشر الممر إلى وجود خدمات لوجيستية وصعوبة تأمين مساراته المعقدة، على العكس من قناة السويس المأتمنة بالكامل من خلال القوات المسلحة المصرية.

على الرغم من التقدم النسبي لمبادرة الممر، إلا أن تطوير بنيتها التحتية ما زال في مرحلة أولية نسبيًا؛ حيث ما زالت بعض المقترحات تقدم حول شكله النهائي، ومن بينها مقترح إيران إنشاء قناة بحرية للربط بين الخليج العربي وبحر قزوين، وحتى الآن لم يثبت الممر جدواه الاقتصادية، على النقيض مثلًا من مبادرة الحزام والطريق الصينية.

ربما يعود هذا لضعف الوضع الاقتصادي النسبي للدول الرائدة في المشروع وهي روسيا وإيران مقارنة بالصين. ويبدو أن إعادة طرح المشروع له جذور جيوسياسية مرتبطة بمحاولة روسيا وإيران وهوى أخرى، بناء قوة اقتصادية وسياسية في النوايا الأوروبية في مقابل الهيمنة الغربية، والتنافس الاقتصادي المتصاعد بين الصين والغرب.

مسار البحر الشمالي الروسي

يمتد هذا المسار الطبيعي من مدينة مورمانسك بالقرب من الحدود الروسية للترويجية غربًا إلى مضيق بيرنج بين آسيا وأمريكا الشمالية شرقًا ويوازي بحر كارا وكامل إقليم سيبيريا، أي أنه يقع بالكامل داخل نطاق المنطقة الاقتصادية الحصرية الخاصة بروسيا. ويطلق على المسار نفسه الممر الشمالي الشرقي ويوازي الممر الشمالي الغربي الذي يخضع للسيادة الكندية.

يربط هذا المسار التجارة بين المحيطين الهادئ والأطلسي، وآسيا وأوروبا، ويعبر عن الصراع الجيوسياسي المتصاعد حول القطب الشمالي بسبب تداعيات التغير المناخي؛ حيث أدى الاحتراق وذوبان ثلوج المنطقة القطبية لفترة أطول في العام إلى انعاش طرق الملاحة، وتساعد التنافس العسكري على المنطقة خاصة من القوى الغربية التي تخشى من الهيمنة الروسية عليها.

ممر الجنوب - الشمال للنقل الدولي

بدأ الحديث عن هذا الممر مع بداية الألفية، وذلك من خلال اتفاقية بين روسيا والهند وإيران لإنشاء خطوط نقل تجاري تربط جنوب آسيا بشمال أوروبا، وبمرور الوقت، ضمت الاتفاقية ثلاث عشرة دولة أخرى مثل تركيا وأذربيجان وجمهورية وسط آسيا فضلًا عن الإمارات وسلطنة عمان. يتشكل هذا الممر من مشروعات نقل تجاري بحري وبرى عبر خطوط نقل السكك الحديدية، تمتد على مسافة ٧٢٠٠ كيلومترًا من الهند وصولًا إلى ميناء سان بطرسبرج على بحر البلطيق.

ويشمل هذا الخط الدولي ثلاثة مسارات؛ المسار الغربي بين الخليج العربي والقوقاز، والمسار الأوسط بين بحر قزوين وإيران والخليج العربي، والمسار الشرقي بين وسط آسيا والخليج العربي. وبشكل عام، يستهدف الممر بناء شبكة تجارية تمتد بين مومباي وبندر عباس وبأكو واستراخان وموسكو.

بالإضافة إلى هذه المسارات التجارية، تسعى دول الممر إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وبناء معايير للتعريفات والمعاملات الجمركية بين دول المنطقة. سبق مشروع الممر مبادرة الحزام والطريق الصينية، ويتقاطع معها في نقاط عديدة عبر وسط آسيا وإيران والخليج. كذلك، يتقاطع مشروع الممر مع اتفاقية «عشق آباد» الموقعة عام ٢٠١١ بين إيران وأوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان والهند وعمان وقطر، بغرض تسهيل التبادل التجاري بين وسط آسيا والخليج العربي.

البدائل الإسرائيلية

الاقتصادية الدولية في ٢٠٠٨، والموجات المتعاقبة لوباء الكورونا، وحتى تحول أحد هذه البدائل، أو غيرها إلى مسارات ذات جدوى اقتصادية، ستظل قناة السويس شريان الحياة بين الشرق والغرب الأسرع والأرخص والأكثر أمانًا.

إلا أن أهم ما كشفت عنه حادثة جنوح «إيفر-جيفن» هو ضرورة الأخذ في الاعتبار «الأحداث غير المتوقعة» ذات التأثير البعيد، أو ما يعرف اصطلاحًا بالبحر الأسود، في عمليات التخطيط لتطوير القناة باعتباره من أهم الممرات الملاحية في العالم، فمنذ إعادة فتح القناة للملاحة الدولية، لم يشهد مررها الملاحية مخاطر متعلقة بالسرعات المسلحة، كذلك، نجحت الجهود الدولية والإقليمية في القضاء على مخاطر القرصنة في المحيط الهندي، وتحييد تداعيات حرب اليمن على الملاحة الدولية. كانت مثل هذه المخاطر متوقعة، إلا أن المستبعد هو ما حدث لأسباب متعلقة بالطقس والعامل البشري، ومن ثم، فإن تأمين القناة يستدعي النظر إلى مثل هذه العوامل باعتبارها لا تقل خطورة عن الأسباب المعتادة لتعطل أو توقف الملاحة.

من ناحية أخرى، تؤكد الحادثة على ضرورة الاستثمار في تطوير القناة خاصة مخطلطات توسيع المجرى الملاحي، فضلًا عن التوسع في الخدمات المقدمة لحركة الملاحة. إلا أن العامل الأهم في مشروعات التطوير هي عمليات التدريب ورفع مستوى كفاءة العامل البشري، الذي أثبت قدرته على الحؤول دون تحول الحادثة إلى أزمة ملاحية. لذا، فمزيد من الاستثمار في هذا العامل البشري سيعزز من فرص استمرار القناة في مقابل البدائل المنافسة مستقبلاً.



السويس سواء من خلال إسرائيل أو من خلال روسيا وغيرها من القوى ما زالت تواجه عقبات كبيرة كي تتخضم فعليًا من حصص القناة من عمليات نقل التجارة الدولية، مصر أو قناة السويس بشكل كبير؛ فما زالت هناك مخاطر أمنية وبيئية ماثلة أمام المخططات الإسرائيلية. يتضح من هذا أن البدائل المطروحة لقناة

يعود الحديث عن بدائل إسرائيلية لقناة السويس إلى فترة مبكرة. ففي العام ١٩٦٣، اقترحت لجنة الطاقة النووية بواشنطن والتي تبحث في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، حفر قناة بطول ١٦٠ كيلومترًا بين ميناء إيلات والبحر المتوسط باستخدام متفجرات نووية كي تكون بديلاً آمناً لقناة السويس التي تقع تحت السيطرة العربية. اعتبر تقرير اللجنة الذي أُميط عنه اللثام في العام ١٩٩٦ أن استخدام المتفجرات النووية سيكون أقل تكلفة من استخدام وسائل الحفر التقليدية، إلا أن عدم جدوى المقترح، والخطورة البيئية والأمنية والسياسية التي انطوت عليه لم تجعل منه قيد التنفيذ.

وتدريجياً، أدركت إسرائيل، استحالة شق قناة بين خليج العقبة والبحر المتوسط، بسبب العوائق المرتبطة بمناسيب المياه بين البحرين في تلك المنطقة، وتلك المتعلقة بالحسابات السياسية والبيئية والتي لم تكن موجودة عند حفر قناة السويس في منتصف القرن التاسع عشر.

مع بداية الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وعودة القناة إلى العمل مرة أخرى بعد مشروعات التطهير التي قادتها الحكومة المصرية في أعقاب حرب أكتوبر، بدأت إسرائيل في طرح بدائل للقناة كان أهمها إنشاء ممر برى عبر صحراء النقب لنقل الحاويات من إيلات إلى البحر المتوسط، إلا أن المشروع لم يتحقق، في المقابل، تعرض خط التبادل للبترول (خط إيلات-سقيلان) المملوك لمنظمة إسرائيل لإيران للتوقف عن الإطاحة بحكم شاه إيران ١٩٧٩.

في العام ٢٠١٢، ناقشت الحكومة الإسرائيلية إنشاء خط نقل بالسكك الحديدية

بمناسبة اليوم العالمي للغذاء

طعام المصريين فيه سم قاتل



ولا يمتلك أي قدرات تحليلية إبداعية. وإذا كانت الدول المعادية تحارب الشعب المصري وتسعى إلى تدمير المجتمع من خلال تصدير أنواع المضدرات والبون الكيف، فإن الهدف التخريبي يصبح أكثر سهولة إذا كانت الوسيلة هي الطعام الفاسد والقاتل الذي يصيب الناس بالأمراض العصبية ويضعف قدراتهم الإنتاجية، لأنه من الممكن محاربة الإدمان عن طريق الوراثة الديني والأخلاقي، ولكن لا يمكن منع الناس من الأكل، ليصبح الحل الوحيد هو مكافحة مافيا تجارة الأغذية الفاسدة، التي تتجور ونفقر أساليبها من مرحلة تعامد كما تتجور الفيروسات البوابية القاتلة، لجد منهم من يستورد منتجات غذائية منتهية الصلاحية من الخارج، أو غير صالحة للاستهلاك الآدمي أساساً ويتم تصريفها بدلاً من أن تعدم في بلاد المنشأ، وآخرون يصنعون مأكولات ومشروبات غير مطابقة للمواصفات في الداخل، أو بالأدق في أعماق الداخل وتحديدًا في مصانع وأماكن تحت بير السلم، والهدف الخبيث في النهاية واحد هو تحقيق ثروات بالملايين بل والمليارات على حساب قتل الناس وتدمير صحتهم.

إيمان بدر

يحتفل العالم في السادس عشر من شهر أكتوبر من كل عام باليوم العالمي للغذاء، مثلما احتفلت مصر قبل أسابيع بافتتاح مدينة الغذاء المصرية، التي افتتحها الرئيس عبدالفتاح السيسي شخصياً، بل وتحدث عنها في كلمته على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر الفيديو كونفرنس، خلال شهر سبتمبر المنصرم، حيث قال «السيسي» إن العولمة المصرية تعمل جاهدة على توفير الغذاء الآمن والصحي لكل طفل وطلة، لأن الغذاء ليس مجرد وسيلة لسد الجوع وإشباع الحاجة الفسيولوجية فقط، ولكنه أسلوب لحياة صحية يمكن من خلاله بناء أجساد وعقول سليمة وبالتالي تنشئة أجيال جديدة قادرة على العمل والإنتاج وإعمار الوطن، وإذا كان هو هدف الرئيس الحالي فكيف كان الحال في العهود السابقة، التي تحول خلالها المصريون إلى شعب مريض وتحولت مصر إلى سراق عراء كبير، بسبب الأغذية المسرطنة والفاسدة والمولفة والممسومة التي أصابت المصريين بأمراض سرطانية في المعدة والقولون والجهاز البولي بالإضافة إلى الفشل الكلوي والكبد، ناهيك عن أمراض سوء التغذية وفي مقدمتها السمنة والخلع والقرم والأيمنيا، لتتخرج لدينا أجيال هزيلة مريضة، تعاني من المرض الجسدي والتأخر الذهني أيضاً، بعد أن أثبتت الدراسات التأثير المأساوي للغذاء الصحي على نسبة التركيز وقوة الذاكرة والقدرة على الفهم والتفصيل، لجد حتى الطالب المتفوق لا يجيد سوى الحفظ والصم والاستظهار

السيسي افتتح مدينة الغذاء لإنقاذ الأطفال بعد أن دمرت الأغذية الفاسدة صحة الأجيال السابقة مصر تحولت إلى سراق عراء كبير لشعب مريض بسبب الطعام الملوث والمسمم

تفرق دم ضحايا السرطان بين الجهات الرقابية المتعددة

على الصعيد الاقتصادي يؤكد الخبراء أن الغذاء الفاسد يكلف الدولة حوالي 20% من ميزانيتها، تتفق على علاج الأمراض والمشاكل الصحية الناتجة عن الأغذية منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك الآدمي، وبالرغم من تعدد الجهات الرقابية التي تخضع لها الأغذية المطروحة في الأسواق سواء المنتجة محلياً أو المستوردة، تحتل مصر مركز متأخر بل وتكاد تكون أسوأ الدول في تصنيفات سلامة الغذاء، حيث تتنازع العديد من الوزارات والهيئات على تلك الرقابة التي لا تقتصر فقط على وزارتي الصحة والتأمين ولكن هناك الحجر الزراعي والحجر الصحي للرقابة على الواردات، وهناك أيضاً مباحث التوطين بل وشركة المراقب التي تغلق منافذ البيع الغير معقنة، ومع ذلك تشير الإحصائيات إلى أن نسبة لا تقل عن 70% من الأطعمة التي يتناولها المصريون مهجولة المصدر.

وعلى سبيل المثال تتنازع الهيئات والوزارات فيما بينها وتكون النتيجة على حساب سلامة الغذاء، بمعنى أن البذور والتقاوي الغير مطابقة للمواصفات تنتج خضروات وفاكهة فاسدة، وكذلك الحال بالنسبة للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية المرسنة، التي تؤدي إلى فساد المحصول وتلف التربة، ومع ذلك حينما تم تفجير قضية المحاصيل المرسنة في أوائل عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، أقيمت كل جهة المسئولة على الأخرى، ما بين وزارة الزراعة وهيئة الحجر الزراعي وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات ووزارة التجارة الخارجية، وتفرق دم المصريين ضحايا السرطان بين الهيئات والوزارات ووصل إلى ماهايا مستوردي القطاع الخاص، والنتيجة مئات الآلاف وربما ملايين من المواطنين وحتى الأطفال المصابين بالمرض العين نتيجة تناول طعام مرسن.

بدأت بفراخ توفيق عبدالحى وصولاً إلى لحوم الحمير وشاورما القطط مواد مسرطنة تستخدم لتغيير لون الكبد الفاسدة والسندوتش بـ2 جنيه ونص



رغم أن مصر تشتهر بمنتجاتها الغذائية المتنوعة، إلا أن سلامة الأغذية أصبحت قضية ملحة، خاصة مع انتشار الأمراض المزمنة. وتعد مصر من الدول التي تعاني من نقص في الرقابة على الأغذية، مما يؤدي إلى انتشار منتجات غير آمنة. وتعد مصر من الدول التي تعاني من نقص في الرقابة على الأغذية، مما يؤدي إلى انتشار منتجات غير آمنة. وتعد مصر من الدول التي تعاني من نقص في الرقابة على الأغذية، مما يؤدي إلى انتشار منتجات غير آمنة.

ربما لم تسمع الأجيال الحالية شيئاً عن مستورد يدعى توفيق عبدالحى، أغرق البلاد في كميات ضخمة من الدجاج المجمد، الذي كان يوضع في المجمعات الاستهلاكية التابعة للدولة، بل واستخدم في تقديم وجبات غذاء لمطالبي الجامعات الحكومية في الثمانينيات من القرن الماضي، وظلت الأمور تسير على مايرام إلى أن أفاق المجتمع على صدمة حالات تنسم جماعية بسبب هذا الدجاج الفاسد منتهي الصلاحية، ووقتها تحركت الأجهزة الأمنية للقبض على «عبدالحى»، الذي تبين أنه سارع بالفرار إلى دولة اليونان، والغريب أنه عاد إلى الساحة الإعلامية قبل سنوات قليلة وظهر مع الإعلامي نائل الإبراشي - شفاء الله - في أحد برامج - واستضاف «الإبراشي» وقتها للرد عليه المستشار الذي كان يشغل منصب المدعي العام الاشتراكي الذي تولى التحقيق في القضية، وأكد الأخير أن رائحة الفراخ كانت ننته بشكل غير محتمل. ويقابل من البحث تبين أن اللحوم الفاسدة - سواء كانت لحوم بيضاء أو حمراء - تعالج ببعض المواد الكيماوية ومكسبات الطعم واللون والرائحة، لكن تخفى رائحة العفن وتمنعها رائحة شهية ولونا جذابا.

عصائر بصبغة الأحذية وكاتشاب بالطماطم «المعطبة»



شاهدنا الفنان الراحل شفيق نور الدين في فيلم «مراتي مدير عام»، وقد أصابه القلق من سندوتشات اللحوم، وهزل شرب العصير، لأنه رأى فيه منتج آمن، ولكن العصائر حالها لم تعد آمنة على الإطلاق، بعد ضبط العديد من مصانع بير السلم التي تستخدم الألوان الصناعية ومكسبات الطعم والرائحة الكيماوية غير المصرح بها صحياً، حتى أن بعضهم يستخدم البودرة المستخدمة في صنع الجلود والأحذية لتلوين العصير، وحتى تلك التي تعمر فاكهة حقيقية فهي تستخدم أردأ وأرخص الثمار، التي يتم فرزها في الأسواق ولدي تجار الجملة، وبدلاً من التخلص منها إلى حيث تلتقي القمامة، تستخدم هذه الفاكهة، المعطبة والمضروبة، في صناعة العصائر.

ومن هنا ينسى القصة الشهيرة التي تداولتها وسائل الإعلام قبل سنوات قليلة، لأحد مصانع الكاتشاب الكبري، أثناء عصر المطاط الفاسد على السير، وما قيل عن أن الفئران كانت تجرى على هذا السير، ولما لا إذا كانت بعض الدول قد منعت تداول هذا الكاتشاب بعد أن وجدت بداخله شعر قوارض.

معدة المصريين لم تعد تهضم الزلط بكتيريا الايكولاى تقتل الإنسان وتصيب بالفشل الكلوي

لعمد طويولة ظل تجار الموت من عصابات تصنيع واستيراد الأغذية الفاسدة يعلقون لافتة «إن معدة المصريين تهضم الزلط»، ليبرروا لأنفسهم حصاد المليارات الملوثة من وراء زراعة السموم في أجساد الأبرياء، وعلى ما يبدو لم تعد معدة المصريين تهضم الزلط بل أصابها الوهن وهزلت في التعامل مع بكتيريا الايكولاى، التي تنشأ في الأغذية الفاسدة وتنقل إلى جسم الإنسان، لتسبب التسبب الغذائي الذي قد يؤدي إلى الوفاة، كما تتطور إلى حالات قصور كلوي حاد يمتد إلى فشل كلوي إذا لم يعالج بشكل سريع، ناهيك عن فيروس التهاب الكبدى البونى «H»، الذي ينتقل من خلال الأغذية غير النظيفة والملوثة. ويؤكد الأطباء أن هذه الأنواع من البكتيريا والميكروبات التي تصيب الإنسان بسبب تناول غذاء فاسد، بعضها يتكون نتيجة التخزين غير الصحي للأغذية والمشروبات، وهناك أيضاً إمكانية لانتقال هذه الجراثيم من إنسان مصاب بمرض ما يعمل في أحد مصانع الأغذية، أو بعد السندوتشات على سبيل المثال ويديه ملوثة بميكروبات معينة.

بيزنس القتل في صناعة وتجارة المأكولات

16 ألف مصنع بدون ترخيص و3% فقط من التجارة تخضع للرقابة

للخلاص منها. وعلى الصعيد القانوني تبرز ثغرات متعلقة بتعدد الجهات الرقابية على سلامة الغذاء، لأن ما ترفضه جهة قد تصرح به جهة أخرى، قد تكون غير مختصة أساساً، وعلى سبيل المثال يتم استيراد الصيغات ومكسبات اللون والرائحة، من أجل تلوين وتعطير الجلود والملابس، وليس للاستخدام في الغذاء، ولكن عند ضبطها يقدم التاجر ما يثبت دخولها البلاد بشكل رسمي، وأنه تم التصريح بدخولها واستخدامها لأغراض صناعية، كوسيلة لتحليل على القانون أو على سبيل استيفاء الأوراق لينتهي الأمر بدفع غرامة 500 جنيه فقط، وذلك حال إثبات واقعة فساد منتج غذائي ويبيع منتهى الصلاحية، ناهيك عن أن أغلب الواقع لا تصل إلى المحكمة بل يتم تسويتها ودفع الغرامة عن طريق النيابة العامة، وينتهي الأمر بانصراف المتهم من سراى النيابة. ومن ثم يصبح الحل النهائي بعد توحيد جهة الرقابة، هو تغليب العقوبة وأن يتحول تصنيف القضية من جنحة إلى جنحة، وهو التكييف القانوني المعمول به في غالبية دول العالم، أما في مصر فهناك ماهايا الأغذية الفاسدة تعامل معاملة مرتكبى الجح، لتنتهي القصة بدفع غرامة هزيلة.

تغليب العقوبات وتعديل القانون هو الحل

حجم البيزنس، كما يوجد أكثر من 250 ألف بقال يبيعون السلع الغذائية للناس بالرغم من كونهم يمارسون تجارة غير منظمة. ومن أجل التوصل إلى حل لهذه الأزمة يجمع الخبراء على ضرورة إنشاء هيئة موحدة أو جهاز واحد للرقابة على جميع المنتجات الغذائية، يجمع بين اختصاصات جميع الجهات الحالية، على أن تكون الرقابة سابقة للاحقة، عملاً بفكرة «من المزرعة إلى المائدة». وعلى جانب آخر لابد من الرقابة على الباعة الجائلين وباعة الأرصنة، لأن غالبية بضاعة هؤلاء تكون منتهية الصلاحية، ويتم تصريفها إليهم

من المعروف أن الاقتصاد الخفى أو «بيزنس بير السلم» يلحق ضرراً بالغا بالناتج المحلى والدخل القومي، ولكن إذا كان هذا البيزنس في مجال صناعة وتجارة الغذاء فالأمر يصل إلى حد القتل. ومثلما تتعدد جهات الرقابة على الأطعمة ما يؤدي إلى ضياع الحقيقة وتفسر تعدد المسئولية، تتعدد أيضاً بل وتشتت جهات منح تراخيص المصانع بما فيها مصانع الأغذية، والنتيجة أن أصبح لدينا 20 ألف مصنع منها 4 فقط حاصلة على ترخيص، ناهيك عن الآلاف من مصانع بير السلم الخفية، التي لا تظهر إلا بعد الإبلاغ عن أصحابها والقبض عليهم ثم إغلاقها، بعد أن تكون قد وضعت كميات ضخمة من الأطعمة والمشروبات الفاسدة التي وصلت إلى بطون المواطنين.

ومن تصنيع الأغذية بدون رقابة إلى الإبحار فيها بلا فواتير، حيث أهدت إحصائية صادرة عن اتحاد الصناعات أن التجارة المنتظمة في مصر والتي تعتمد على الفواتير تمثل 3% فقط من



محمد رمضان يستأنف على إزمائه بدفع 12.5 مليون جنيه لإحدى شركات الإنتاج

استأنف الفنان محمد رمضان، على الحكم الصادر ضده بإزمائه بدفع مبلغ 12.5 مليون جنيه لإحدى شركات الإنتاج الفني، بسبب فسح تعاقد أحد الأفلام مع الشركة، وتم تحديد جلسة ٢٥ أكتوبر الحالي؛ لنظر الاستئناف المقدم من جانبه. وكانت محكمة شمال الجيزة الابتدائية ألزمت الفنان محمد رمضان بدفع مبلغ 12 مليوناً و ٥٠٠ ألف جنيه؛ لأحد شركات الإنتاج الفني؛ لعدم التزامه بالتعهد الموقع مع الشركة لأداء بطولة أحد أفلامها. جدير بالذكر أن المحكمة ألزمت محمد رمضان بأن يؤدي للشركة مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه دفعة مقدم العقد وفواتيره، كما ألزمته بدفع ١٢ مليون جنيه أخرى على سبيل التعويض الاتفاقي المنصوص عليه بعقد الاتفاق سند التداوى.



ليلي علوي «حامل» للمرة الثانية

بدأ فريق عمل فيلم «ماما حامل» التحضير للجزء الثاني منه بعد نجاح الجزء الأول، الذي طرح مؤخراً في السينمات، وهو من بطولة الفنانة ليلي علوي، ويتم حالياً وضع اللمسات النهائية استعداداً للبدء في تصويره. وفيلم «ماما حامل» طرح في دور العرض السينمائية يوم ٢ يونيو الماضي، وهو من تأليف لؤي السيد، وإخراج محمود كريم، وبطولة ليلي علوي، بيومي فؤاد، حمدي الميرغني، محمد سلام. وتدور أحداث الفيلم في إطار كوميدي حول ليلي علوي المتزوجة من بيومي فؤاد ولديهما ابنتان هما حمدي الميرغني ومحمد سلام وهما لا يريدان خوض تجربة الزواج رغم محاولات والديهما، ثم تفتاح الأسرة بحمل ليلي علوي.



قصة معاناة خالد يوسف الجديدة مع 3 سيدات عربيات في باريس

قرر المخرج خالد يوسف العودة إلى السينما بفيلم جديد، يحمل اسم «أهلاً بكم في باريس». والفيلم يتناول قصة إنسانية تدور حول معاناة ٣ سيدات عربيات سجنات في فرنسا داخل سجن واحد، ويرتبطن بعلاقة صداقة داخل محبستهن، وهي قصة حقيقية وليست من نسج الخيال. وكشف خالد يوسف إن الفنان ماجد المصري هو أول مرشح للمشاركة في فيلمه الجديد «أهلاً بكم في باريس»، حيث أبدى بالفعل موافقة مبدئية على الانضمام للعمل. وأضاف أن الفيلم يضم ٤ شخصيات مصرية، ويشترك به نجوم وممثلون وممثلات من مصر ولبنان والسعودية والمغرب العربي.



نانسي عجرم تحيي حفلا في ستاد القاهرة

تحيي النجمة اللبنانية نانسي عجرم حفلاً غنائياً يوم ٤ نوفمبر في استاد القاهرة الدولي بحضور الآلاف من محبيها، ويشهد الحفل عدداً من المفاجآت وتقدم من خلاله باقة متنوعة من أغانيها القديمة والحديثة. واحتفلت النجمة نانسي عجرم، بوصول أغنياتها الجديدة «سلامات»، ١٣٢ مليون مشاهدة عبر قناتها الرسمية على اليوتيوب، وهي الأغنية التي صورتها بفكرة مختلفة حيث اعتمدت على تصويرها بجانب اثنين يمثلان دور أسد هاتها داخل معلم يهربون منه بعدما اكتشفوا أنهم جميعاً لا يمتلكون أموالاً والأغنية من كلمات الشاعر شادي نور، والحان محمد يحيى، وتوزيع هادي شرارة.



الحكم في دعوى نزار الفارس لتعويضه 5 ملايين من رانيا يوسف

لما سحر محمود

حجرت المحكمة الاقتصادية، الحكم على الفنانة رانيا يوسف بنقمة سب وهدف الإعلاني العراقي نزار الفارس بجلسة ٢٣ أكتوبر الجاري. وأقام المستشار هيثم عباس، بصفته وكيل عن الإعلامي العراقي نزار الفارس دعوى قضائية ضد الفنانة رانيا يوسف، وطالب فيها بتعويض قدره ٥ ملايين جنيه لما بدر منها من سب وهدف وتشهير في حقه على مواقع التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا). وجاء في الدعوى أن الإعلامي نزار الفارس أنه يبارك للفنانة المصرية رانيا يوسف، على حكم البراءة الصادر لها من اتهامات طالتها بعد الحلقة التي استضافها فيها في برنامجها (مع الفارس) سحر محمود.

وما تلاه ضدها من انتقادات واتهامات ولكنه فوجئ أنها تتهمه تارة بالتحرش بها وتارة أنه بلا شرف وهو ما يرفضه جملة وتفصيلاً. وأضاف أنه ينتظر حتى بيت القضاء، في اتهاماتها لاقتضا - حقه القانوني.

وصرح المستشار هيثم عباس أن موكله الإعلامي العراقي نزار الفارس تعرض للسب والهدف عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي لكون وصف «متحرش على أي شخص بعد حذف معاقب عليه قانوناً»، مضيفاً وما الحال عندما يكون متعلق بإعلامي يتابعه الملايين وهو ما أصابه بالضرب المادي وأدبية جسيمة لاسيما أن الذي وصفته هي فنانة لها قلبها وأخبارها يتم تداولها ككثير في الهشيم.

يذكر أن محكمة جناح قصر النيل برأت رانيا يوسف بسبب تصريحاتها عن «المؤخر والحجاب»، وأجلت دعوى ثانية عن ذات التهم، وتعد الدعوى السالفة هي الثالثة بحق الفنانة رانيا يوسف.

نيللي كريم تستعد لتصوير «الجسر» مع عمرو سعد

بدأ الفنان عمرو سعد والفنانة نيللي كريم تصوير أحداث مسلسلها الجديد، والذي يحمل اسم «الجسر». ومسلسل «الجسر» من إخراج بيتر ميمي، ومن المقرر عرضه على إحدى المنصات الإلكترونية خلال الفترة المقبلة. وكان عمرو سعد قد شارك في موسم رمضان الماضي بمسلسل «ملوك الجدة»، وقد شاركه البطولة كل من مصطفى شعبان، وإسمين رئيس ودلال عبدالعزيز. كما شاركت الفنانة نيللي كريم في الموسم الرمضاني بمسلسل «ضد الكسر»، وشاركتها بطولته محمد فراج، ولقاء الخميسي، وسنتيا خليفة، وتارا عماد، وغيرهم.

أسعار تذاكر حفل تامر حسنى بمركز المنارة

يستعد الفنان تامر حسنى لإحياء حفل غنائي كبير على خشبة المسرح المكشوف بمركز المنارة للمؤتمرات الدولية بالتجمع الخامس يوم ١٤ أكتوبر المقبل. الشركة المنتجة للحفل طرحت التذاكر للجمهور، وقد الفئة الأولى بمبلغ ٧٥٠ جنيهًا مصريًا، والفئة الثانية بمبلغ ٥٥٠ جنيهًا، والفئة الثالثة والأخيرة بمبلغ ٢٥٠ جنيهًا. وكان تامر حسنى قد أحيى مؤخرًا حفل كلية الآداب جامعة أسكندرية، وشارك جمهوره بمجموعة صور من الحفل، على حسابه الخاص بموقع «انستجرام». وغير تامر حسنى عن سعادته بإحيائه لهذا الحفل، بقوله: «الإسكندرية.. من أجمل حفلات حياتي وكل تحياتي وشكري لشباب كلية آداب جامعة الإسكندرية... طاقة رهيبة رهيبة رهيبة بجد».



منى زكي تعود للسينما بـ 4 أفلام جديدة

تواصل النجمة منى زكي تصوير فيلمها الجديد، والذي يحمل اسم «القاهرة مكة»، منتج الفيلم، محمد حفيظ، أكد أنه فيلم دراما اجتماعي يدور خلال فترة قصيرة، أما عن تفاصيل الفيلم، فقال إن منى زكي تلعب دور سيدة تدعى «فاة»، ويحدث صراع بينها وبين الظروف المحيطة بها، ورفض الكشف عن المزيد من التفاصيل. حفيظ أكد أن الجمهور سيتعامل مع الشخصية التي ستقدمها منى زكي، قائلاً: «أنا متأكد إن الناس متحمسين وتتعاظم معاها زي ما تعاظم معاها في أعمالها الأخيرة». من ناحية أخرى، تواصل منى زكي تصوير فيلم «السرب» الذي يقوم ببطولته أحمد السقا، عمرو عبدالجليل، وقضى خولى، ونيللي كريم، تأليف عمر عبدالعليم، وإخراج أحمد نادر جلال. والعمل يتناول قصة قتل الأقباط المصريين في ليبيا على يد الجماعات التكفيرية، وانتقام القوات المصرية لهم في فبراير عام ٢٠١٥. كما تستعد منى زكي لتصوير دورها في فيلم «الجواهر»، بطولة النجمين محمد هنيدي وباسم سمرة، من تأليف عمر طاهر، وإخراج إسلام خيرى. الجدير بالذكر أن الشركة المنتجة لفيلم «المنكوب» بطولة النجمين أحمد السقا ومنى زكي، قررت تأجيل عرضه لهداية العام الجديد، فقد كان من المقرر طرح الفيلم بدور العرض السينمائي خلال الأيام القليلة المقبلة، إلا أن الشركة المنتجة رأت أن موسم دخول المدارس سيؤثر بشكل كبير على إيرادات الفيلم، لذا تم تأجيل عرضه.



نيكول سابا تبحث عن «مفتاح الحب»

أعلنت الفنانة اللبنانية نيكول سابا عن تعاقدتها على بطولة فيلم سينمائي جديد بعنوان «مفتاح الحب» شركة أوركيد إنتاج للسيدة روزين شعاع.

نيكول سابا نشرت مقطع فيديو، خلال ترويجها على العقد، وذلك على حسابها الخاص على موقع «انستجرام»، وعلمت قائلة: «the key of love».

الحب.. الجمذلة تعاقدت على بطولة فيلم سينمائي جديد بعنوان «مفتاح الحب» شركة أوركيد إنتاج للسيدة روزين شعاع.



حفل كبير لـ «إيسا» على مسرح أولمبيا في باريس

تحيي النجمة إيسا، حفلاً غنائياً على مسرح أولمبيا في باريس يوم ٦ نوفمبر القادم، وشوكت إيسا جمهورها للحفل قائلة عبر حسابها على انستجرام: «للمرة الثالثة في أولمبيا لا يمكنني الانتظار لأراكم جميعاً، ووقفت إيسا على مسرح أولمبيا للمرة الأولى في العام ٢٠١٧ والمرة الثانية كانت في العام ٢٠١٩ وحقق حفلاتها هناك وقتها نجاحاً كبيراً.

أسرار أميرة القلوب ديانا على شاشة السينما

يبدو أن الأعمال الفنية عن حياة الأميرة الأشهر في العائلة الملكية الأميرة ديانا تتوالى، فبعد نشر الصور الأولى من صاحبة شخصية الأميرة ديانا في مسلسل الدراما الملكية «The Crown»، تم الإعلان عن موعد طرح فيلم «Spencer»، والذي يحكي السيرة الذاتية للأميرة، ومن المقرر طرحه ٥ نوفمبر المقبل. لذلك كشفت إدارة مهرجان فينسيا عن مشاركة فيلم الدراما «Spencer»، بطولة النجمة كريستين ستوارت في مهرجان فينسيا السينمائي، في دورته المقبلة وذلك في المسابقة.





أتعجب وربما يشاركني قطاع عريض من غالبية الشعب بتفاوت شرائحه الاجتماعية، نفس حالة التعجب من ترهل الجهاز الحكومي، وبلوغه مرحلة يمكن وصفها بـ«الغيوبية»، خاصة الجهات المرتبطة بمصالح المواطنين، فلم يعد بمقدور القائمين على شؤونها، التجربة على التفریط، أو تجاوز ميراث الإهمال واللامبالاة، والتخلي عن أساليب ابتكار العراقيل المكتسبة عبر عقود متعاقبة بفعل الفساد والمحسوبية، وإعلاء النفوذ على قيم القانون، فضلا عن جوانب أخرى، تتعلق بقيادات من ذوى الأيادي المرتعشة، لا تقوى



سيد سعيد يكتب:

على اتخاذ القرار أو تحمل المسؤولية، إما لخوف أو لأنهم تولوا مواقعهم بالترقى الوظيفي والمجاملات، هؤلاء تركوا الحابل يختلط بالنابل، فتوحش غول الاستهتار، والتفنن في أساليب التنصل من المسؤولية، ولم تعد إدارات الرقابة داخل الدواوين المتخمة بأعداد هائلة من الموظفين، قادرة على استيعاب وفهم استراتيجية الدولة وطموحات القيادة السياسية، أما الأغرب، فهو نوع جديد من المسؤولين، لديهم براعة في إثبات القدرة على اتخاذ القرار، لكنها قرارات كارثية.

لماذا يلجأ المواطن إلى

الرئيس؟

الشعب وحده يدفع ثمن خطايا الحكومات المتعاقبة لأنها لم تكن صادقة بالمرّة في البيانات التي تقدمها لصانع القرار



مساحة الغضب في النفوس، ولنا في هذا الأمر ألف دليل، فمثلا لولا تدخل الرئيس في الأزمة التي صنعها وزير التربية والتعليم لتعقدت الأمور، فالوزير روج لقرار الامتحانات بالتبث من دون دراية كافية بعدم قدرة شبكة الإنترنت على استيعاب دخول ملايين الطلاب في وقت واحد، الأمر الذي دفع للصرخ، وكان من الطبيعي أن يصل صدى صرخات أولياء الأمور للرئيس، فعقد اجتماعا ضم وزيرى التربية والتعليم والاتصالات، وبعد بحث ودراسة، أعطى تعليماته بإجراء الامتحانات في موعدها واستخدام نماذج الإنترنت على الورق لعدم إضاعة الوقت.

لم تكن حالة وزير التعليم وحدها النموذج المثير للاستغراب، بل والدافع لتدخل أكبر مسئول في الدولة، إنما هناك أمور أخرى، يتدخل فيها الرئيس لارتباطها باستراتيجية الإصلاح والقضاء على الفساد، ليس اعتمادا على تقارير الجهات الرسمية، إنما على أساس الضمانة الذهبية للرأي العام، خاصة أن كثيرا من الجهات لا تتسم بتقاريرها بأى قدر من الموضوعية، يمكن الارتكاز عليها أو الانطلاق منها صوب أى قرار رسمى، كما لا توجد أدنى مبالغة، إذا وصفت هذه التقارير بأنها لا تتسق مع المنطق، ولا تتوافق بأى حال من الأحوال مع الواقع، والتعامل مع المشكلات التي يواجهها المواطن مع جهات تقديم الخدمة، خاصة فيما يتعلق بالزيادة العشوائية في الفواتير.

في هذا السياق يجب التأكيد على أن الشعب وحده هو الذى يدفع ثمن خطايا الحكومات المتعاقبة على مدار عدة عقود، فهي لم تكن صادقة بالمرّة في البيانات التي تقدمها لصانع القرار، أو للمؤسسة التشريعية التي تناقش الموازنة العامة للدولة، فهي دأبت على القهولة، وأسلوب كله تمام.

كلنا يعلم أن الرئيس عبدالفتاح السيسي، منذ توليه المسؤولية يسعى لأن تكون الدولة بجميع مؤسساتها، حاضرة في تفاصيل الحياة اليومية للمواطن، وأن يكون دورها فعالا وإيجابيا في دعم الأسر البسيطة ومعدومي الدخل، وما أكثرها، من خلال رؤى قومية وأفكار تتسم بالأبعاد الإنسانية، مضمونها يدور في فلك كرامة المواطن ومنها على سبيل المثال،

أن كل برامج الرئاسة تدور حول كرامة المواطن، بتوفير حياة كريمة له، ومن المؤكد أن مضمون هذا كله يلقى رننا تأغا من الرأي العام، لأن الأمر يتعلق بالإنصاف، ولا يمكن بحال من الأحوال تجريد تلك رغبة الرئيس من سياق توجهات الدولة والتي تدور في فلك استراتيجية التنمية المسدامة، باعتبار أن المواطن هو النواة الأساسية لتقديم المجتمعات والنهوض بها على المستويات كافة.

المواطن يصرخ علنا ويقر ضمنا بفشل الجهاز الحكومي وعدم قدرته على مسايرة الخطوات المتسارعة نحو الإصلاح

هل يعي القائمون على إدارات الجهات الرسمية متطلبات الجمهورية الجديدة؟

بيانات وتصدره من تصريحات، وكأنها الصح المطلق، الذى لا يقترب منه غبار، وفي أحيان كثيرة، إن لم يكن طوال الوقت، تصل الأمور إلى حدود بغضنة، كريمة، تتمثل في بعض الحمقى من الإعلاميين، الذين لا يباركون فقط، لكنهم يحرضون الحكومة على اتخاذ المزيد من القرارات القاسية، والتي تنوق قدرة الغالبية الموضوعية، ولا تتسق مع أى منطق، وهذا سيقودنا بالضرورة، شئنا أم أبينا، إلى حقائق لا يجب أن تغيب عن أذهاننا، فمادها أن من يزعمون بأنهم يشكلون وعى الرأي العام، هؤلاء لا يعانى أى منهم معاناة المواطن، فإذا كان الأمر يتعلق بخدمات الخدمات على سبيل الترتيب، مثل الكهرباء والمياه والغاز، الخ، يتحدثون وكأنهم يعيشون في كوكب غير الذى نعيش فيه.

وإذا كان الأمر يرتبط بقضية الدعم، يسارعون إلى التصفيق، والتهايل بلوغا لحد المزايمة على الحكومة ذاتها، في إطار التجويد، فالخدمات الضرورية، لا يجب إخضاعها بأى صورة من الصور لمعايير اقتصادية مجردة، يدور مجملها في حسابات المكسب والخسارة، من دون النظر إليه من الناحيتين السياسية والاجتماعية، ومن دون النظر إلى دور الدولة ومسئوليتها الأخلاقية في توفير الحماية الاجتماعية للفئات غير القادرة، وهي فئات تمثل غالبية المجتمع. نعم نحن لا نطلب من الحكومة أن تسلك سلوك الملائكة، فهذا لم يحدث منا، وهى لن تكون، لكن ما نامله أن تتسم قراراتها بقدر من الموضوعية، الملائمة للأوضاع المجتمعية والظروف الاقتصادية، وأن تكون القيادات الموجودة على قدر الموقع، بحيث أن تكون قادرة على اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب،

والتخلي عن العنصرية، أى لا تكون قراراتها جائرة، مسايرة لركب القائلين بأنهم ليسوا من ذوى الأيادي المرتعشة، فسواء هذا أوذاك، لا يتسم بالموضوعية، ويسير في الاتجاه المعاكس لرؤية القيادة السياسية، التي تعمل على تذليل العقبات، وتفعيل الأدوات الرقابية، للقضاء على الفساد. أعلم ويعلم كل أهل مصر أن ملفات عدة، لم يكن لها أن تجد طريقا للحل والإنجاز إلا بالتدخل الرئيس، وهنا سننق أمام وقائع تخص كافة المصريين، منها القرارات التي أصدرها الدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم، بخصوص امتحانات الثانوية العامة، وتطبيق نظام جديد لم يهين له المناخ شكلا أو موضوعا، بمعنى أن الدولة لم توفر البنية التحتية لتطبيق النظام الجديد، البراق على الورق فقط، وربما بسبب تلك القرارات، لا يلقى الوزير أى نوع من القبول أو الرضا عنه في الأوساط الشعبية، فقراراته المتتابة، تثير الغضب في نفوس أولياء الأمور، لأنها لا تراعى الحدود الدنيا من المعقولية، لذا فإنه يتخبط كثيرا في قراراته، في محاولة من جانبه لكسب رهاناته على التطوير، وكادت أن تحدث الكوارث على مدار عامين كاملين، لولا أن لجأ الغالبية، لمخاطبة الرئيس عبدالفتاح السيسي، الذى تدخل بنفسه لطمأنة الأسر المصرية بكل شرائحها المجتمعية، وذلك في اللحظات الحرجة، أى في الوقت القاتل، بحسب المفردات الشعبية، لإنقاذ مستقبل التلاميذ وتخفيف العبء على أولياء الأمور.

الخريب أن تفتت المستويات العليا في الحكومة والاستماتة في الدفاع عن القرارات المترتبة والكريكة في نفس الوقت، يدفع إلى تتمامي

إن تصلب الشرايين، الذى أصاب العديد من القطاعات الحكومية الرسمية، المهمة والحيوية، لم يعد مقتضيا على جهة بعينها، لكنه تسلل مثل الوباء السرطاني إلى العديد من القطاعات، وهذا لم يعد سزا خافيا على أحد، فهو معلوم ويقف وراءه تمشي ظاهرة الفوضى، التي تتجاثر الكيانات الخاصة، لغياب الرقابة الرسمية عليها، فتلاشت ثقة المواطن في تلك الجهات، ومن فرط التعقيدات والعراقيل، التي توضع أمامه، لأسباب باتت معلومة، ولا تحتاج منا إجابات أو تلميح، فأصبح يخاطب الرئيس عبدالفتاح السيسي بصورة مباشرة، يناشده التدخل، لإنهاء مشكلته، سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو الحصول على حق له، وهذا يحمل في طياته حزمة من الرسائل، لو تعلمون كارية، وإن كان ظاهرها إيجابيا، فمادها أن المواطن أصبح يصرخ علنا، ويقر ضمنا بفشل الجهاز الحكومي، وعدم قدرته على مسايرة الخطوات المتسارعة نحو الإصلاح، فضلا عن أن مخاطبة رئيس الجمهورية دون سواه، له دلالات عدة، منها الثقة في الحصول على الحق من دون عراقيل، يتقن محترفو تعطيل المصالح في ابتكارها بطرق مختلفة، لأهداف لم تعد خافية على أحد، لكن هل أصبح مطلوبنا تدخل الرئيس في أمور تتعلق بهمم الجهاز الإداري؟ وإذا كان هذا حلا مائليا من وجهة نظر البعض، إذا ما فائدة تلك الجهات؟ ولماذا تتفق عليها الدولة المليارات من الموازنة العامة؟ وما جدوى تطويرها؟

ثمة تساؤلات أرى أنها مشروعة يدور مجملها في فلك، هل يعي القائمون على إدارات العديد من الجهات الحكومية، متطلبات الجمهورية الجديدة، وإذا كانوا يعلمون، فلماذا الإصرار على تطبيق السياسات الموروثة، بانتظار التعليمات، أو البحث عن وساطة قبل التوجه صوب تلك الجهات، ولماذا لا تتحرك الإدارات الرقابية داخل الوزارات إلا بعد أن تصل كوارثهم إلى رئيس الدولة، ولماذا يصبر البعض على العيش في كهوف الأزمنة السحيقة، حين كان القانون في إجازة، والنفوذ هو السيد.

المواطن وجد في شخص الرئيس ملأدا، لكبح جماح الاستهتار والبغض بمصالح الجمهور، خاصة بعد أن لمس الغالبية أن قضية التعامل مع الجهاز الإداري، لا تتم وفق معايير راسخة، يمكن قولها واحترامها، باعتبارها إجراءات ملزمة للكفاءة، لا استثناء فيها لأحد على حساب أحد، لكن هل تريد من الرئيس التدخل في التفاصيل المرتبطة بعمل الجهاز الإداري، لأن موظفا أو مسئولا يستتر على فساد هنا أو هناك، إذا كان تدخل الرئيس يلقى رننا وهبولا من الغالبية التي ترى في القيادة سندا، فهو من الناحية الأخرى بمثابة صدمة على وجه كل مسئول، يتقاسم عن دوره ولا يستطيع القيام بهامه الوظيفية، ولا يتحرك إلا بتعليمات.

المدحش أن الموظف الذى يضع العراقيل، هو ذاته الذى ينجز المهمة لنفس الشكوى أو المطلب المراد إنهاؤه بعد أن يلقى الأمر من رئيسه الأعلى، وهذا يسدوره يكشف لنا مدى العبث بمصالح الناس، باعتبار أن الأمر لا يرتبط بلوائح أو قوانين ملزمة، لكنه مرتبط بالأهواء من ناحية والفساد الإداري من ناحية أخرى، وغياب الرقابة.

نحن بشر نصيب أحيانا، ونخطئ في أحيان أخرى، وليس مطلوبنا أن نكون ملائكة، لأننا لن نكون أبدا، لكن علينا أن نغلب بظلة الضمير على أى حسابات أو مصالح أخرى، وهذا يدفعنا لتوجيه سهام «القرع» إلى الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على المجتمع، وأقصد في هذا السياق، محاولات أشراط البشر فرض الوصاية على المجتمع، فهؤلاء لا يدركون حجم الكوارث الناتجة عن فحاجة الطريقة، التي يباركون بها كل ما تملنه الحكومة من

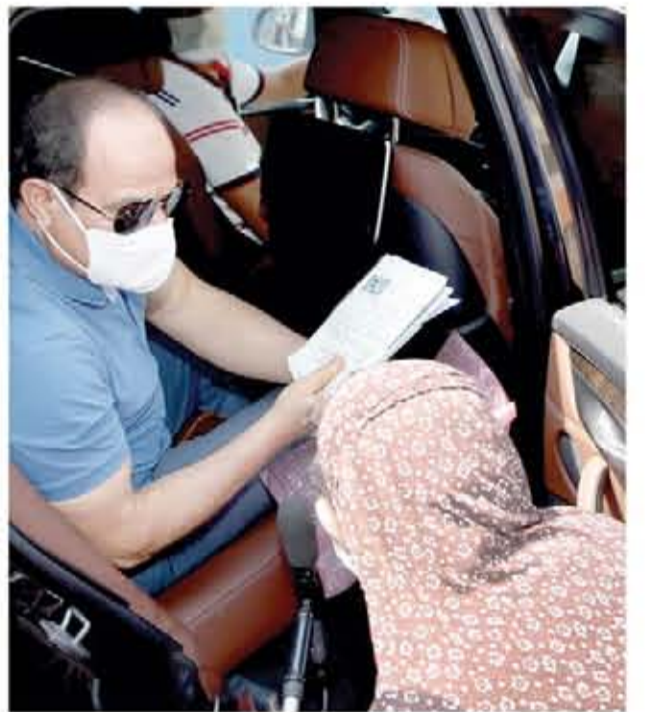
إن تصلب الشرايين، الذى أصاب العديد من القطاعات الحكومية الرسمية، المهمة والحيوية، لم يعد مقتضيا على جهة بعينها، لكنه تسلل مثل الوباء السرطاني إلى العديد من القطاعات، وهذا لم يعد سزا خافيا على أحد، فهو معلوم ويقف وراءه تمشي ظاهرة الفوضى، التي تتجاثر الكيانات الخاصة، لغياب الرقابة الرسمية عليها، فتلاشت ثقة المواطن في تلك الجهات، ومن فرط التعقيدات والعراقيل، التي توضع أمامه، لأسباب باتت معلومة، ولا تحتاج منا إجابات أو تلميح، فأصبح يخاطب الرئيس عبدالفتاح السيسي بصورة مباشرة، يناشده التدخل، لإنهاء مشكلته، سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو الحصول على حق له، وهذا يحمل في طياته حزمة من الرسائل، لو تعلمون كارية، وإن كان ظاهرها إيجابيا، فمادها أن المواطن أصبح يصرخ علنا، ويقر ضمنا بفشل الجهاز الحكومي، وعدم قدرته على مسايرة الخطوات المتسارعة نحو الإصلاح، فضلا عن أن مخاطبة رئيس الجمهورية دون سواه، له دلالات عدة، منها الثقة في الحصول على الحق من دون عراقيل، يتقن محترفو تعطيل المصالح في ابتكارها بطرق مختلفة، لأهداف لم تعد خافية على أحد، لكن هل أصبح مطلوبنا تدخل الرئيس في أمور تتعلق بهمم الجهاز الإداري؟ وإذا كان هذا حلا مائليا من وجهة نظر البعض، إذا ما فائدة تلك الجهات؟ ولماذا تتفق عليها الدولة المليارات من الموازنة العامة؟ وما جدوى تطويرها؟

ثمة تساؤلات أرى أنها مشروعة يدور مجملها في فلك، هل يعي القائمون على إدارات العديد من الجهات الحكومية، متطلبات الجمهورية الجديدة، وإذا كانوا يعلمون، فلماذا الإصرار على تطبيق السياسات الموروثة، بانتظار التعليمات، أو البحث عن وساطة قبل التوجه صوب تلك الجهات، ولماذا لا تتحرك الإدارات الرقابية داخل الوزارات إلا بعد أن تصل كوارثهم إلى رئيس الدولة، ولماذا يصبر البعض على العيش في كهوف الأزمنة السحيقة، حين كان القانون في إجازة، والنفوذ هو السيد.

المواطن وجد في شخص الرئيس ملأدا، لكبح جماح الاستهتار والبغض بمصالح الجمهور، خاصة بعد أن لمس الغالبية أن قضية التعامل مع الجهاز الإداري، لا تتم وفق معايير راسخة، يمكن قولها واحترامها، باعتبارها إجراءات ملزمة للكفاءة، لا استثناء فيها لأحد على حساب أحد، لكن هل تريد من الرئيس التدخل في التفاصيل المرتبطة بعمل الجهاز الإداري، لأن موظفا أو مسئولا يستتر على فساد هنا أو هناك، إذا كان تدخل الرئيس يلقى رننا وهبولا من الغالبية التي ترى في القيادة سندا، فهو من الناحية الأخرى بمثابة صدمة على وجه كل مسئول، يتقاسم عن دوره ولا يستطيع القيام بهامه الوظيفية، ولا يتحرك إلا بتعليمات.

المدحش أن الموظف الذى يضع العراقيل، هو ذاته الذى ينجز المهمة لنفس الشكوى أو المطلب المراد إنهاؤه بعد أن يلقى الأمر من رئيسه الأعلى، وهذا يسدوره يكشف لنا مدى العبث بمصالح الناس، باعتبار أن الأمر لا يرتبط بلوائح أو قوانين ملزمة، لكنه مرتبط بالأهواء من ناحية والفساد الإداري من ناحية أخرى، وغياب الرقابة.

نحن بشر نصيب أحيانا، ونخطئ في أحيان أخرى، وليس مطلوبنا أن نكون ملائكة، لأننا لن نكون أبدا، لكن علينا أن نغلب بظلة الضمير على أى حسابات أو مصالح أخرى، وهذا يدفعنا لتوجيه سهام «القرع» إلى الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على المجتمع، وأقصد في هذا السياق، محاولات أشراط البشر فرض الوصاية على المجتمع، فهؤلاء لا يدركون حجم الكوارث الناتجة عن فحاجة الطريقة، التي يباركون بها كل ما تملنه الحكومة من



الخدمات الضرورية لا يجب إخضاعها بأى صورة من الصور لحسابات المكسب والخسارة دون النظر للأبعاد الاجتماعية

الموظف الذى يضع العراقيل هو ذاته الذى ينجز المهمة المراد إنهاؤها بعد تلقى الأمر من رئيسه الأعلى